أثر الإنفاق العسكري

على الاقتصاد المصري

دكتور

خيري أبو العزايم فرجاني

مقدمة

يبدأ التقليديون بالتفرقة بين نوعين من الحاجات العامة ، الحاجات الجماعية الغير قابلة للتجزئة . من أمثلة هذه الحاجات تأتى فى المقام الأول الحاجة ، إلى الحماية من الاعتداءات الخارجية ، أو من الفوضى الداخلية ولإشباع هذه الحاجات تخصص الدولة نفقات للدفاع وأخرى للأمن والعدالة . هذه النفقات المخصصة لإشباع الحاجات الجماعية تتميز وفقاً للتعريف الشهير SAMULSON ، إن الجميع يستفيد منها بصورة مشتركة دون أن يستبعد أحد من المواطنين وبان النفع الذى يناله أحد الأفراد من هذه النفقات لا ينقص شيئاً من مبلغ الاستفادة التى يحصل عليها باقى الأفراد [1] ومن هنا برزت أهمية النفقات العسكرية والتى يمكن إرجاعها لدوافع أمنية وبعض الدوافع الاقتصادية .

وتتمثل الدوافع الأمنية فى تحقيق الأمن والدفاع القوميين للدولة وذلك للحفاظ على سيادتها وتحقيق استقلالها السياسى فى مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ، وقد يكون الدافع من وراء زيادة الإنفاق العسكرى هو الرغبة فى تدعيم المركز الإقليمى للدولة ويحقق الهيمنة السياسية فى الداخل .

وبالنسبة للدوافع الاقتصادية فهناك بعض المزايا الاقتصادية التى قد تتحقق من خلال زيادة الإنفاق العسكرى وتتمثل فى تكوين وتنمية المهارات والخبرات ، وتدعيم البنية الأساسية للمجتمع وزيادة

---

(١) د/ جمال الدين موسى : المضمون الاقتصادى لميزانية الدولة ، طبعة ١٩٨٧/٨٦ ، ص ٦٨ .

الـــتطور التكنولوجى للدولة بالإضافة إلى دور الصناعات الحربية فى توفـــير فـــرص عمل وتكوين المهارات وتحفيز جهود البحث العلمى والـــتطوير والمســـاهمة فى القيمة المضافة المحلية والحد من التبعية العسكرية والاقتصادية للخارج [١].

وبالـــرغم مـــن المنافسة بين القطاعين العسكرى والمدنى فيما يتعلق بتخصيص الموارد المتاحة إلا أن كلاً من الهدفين (هدف التنمية الاقتصـــادية وهـــدف الدفاع) لازماً للآخر فتنفيذ برامج الدفاع يحتاج لقاعدة اقتصادية قوية تستند عليها وتدعمها بالموارد اللازمة حتى يكون قـــادر علـــى القيام بواجباته الداخلية والخارجية ، كذلك يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية قدراً كبيراً من الاستقرار الداخلى والخارجى وهذا ما يوفره ويحققه الإنفاق العسكرى [٢] .

وتزداد أهمية الإنفاق العسكرى بالنظر إلى حجم هذا النوع من الإنفـــاق الذى أصبح ينمو بصورة مطردة يوماً بعد الآخر ، حيث يفقد العالم كل عام مبلغاً هائلاً حقاً من النقود على التسليح ويتضح حجم هذا الإنفـــاق ممـــثلاً بحقيقة أن إجمالى الصرف العسكرى العالمى يساوى تقريـــباً الدخل القومى برمته للنصف الأفقر من الجنس البشرى ولعل أكثر الإحصائيات اعتدالاً فى نتائجها طويلة المدى هو الإحصاء القائل بـــأن مقـــدار المعونة المعطى للدول النامية هو مجرد ٥% من النقود المنصرفة على الأغراض العسكرية [٣] .

---

(١) أ / نيفيـــن محمـــد طـــريح : آثـــار الاتفـــاق العســـكرى علـــى الاقتصـــاد المصرى خلال الفترة (١٩٥٦ – ١٩٩٥) ، ص ٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣ .

(٣) د/ محمد نصر مهنا : صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر ، ص ٢٤١ .

ويبيـــن إحصاء تقريبى أنه خلال الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٧٣ ولكـــن باســـتبعاد ســـنوات الحـــرب العالمية [١] إن العالم قد خصص للاستخدامات العسكرية موارد توازى فى قيمتها حوالى (٤٥٠٠) بليون دولار [٢].

هـــذا ويقـــدر حجم الإنفاق العسكرى للعالم بنحو (١,٥) مليار دولار يومـــياً أى نحـــو (٥٤١) ملـــيار دولار عام ١٩٨٠ بما يوازى (٥%) من الناتج القومى الإجمالى ، وهذا الإنفاق يمثل بلا شك ضغطاً هائلاً على أبواب الإنفاق العام الأخرى خاصة فى الدول النامية الفقيرة حيـــث يؤكـــد الاتحـــاد الأمـــريكى اللاتيـــنى لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعـــية أن جملة ما انفقته منظمة الصحة العالمية على مدى عشر سنوات لمكافحة الجدرى فى دول العالم الثالث (٨٣ مليون دولار) أقل مما تنفقه دولة نامية على طائرة قاذفة واحدة [٣] ، بينما جاء فى دراسة للاتحاد الأمريكى اللاتينى لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية أن حجم الإنفاق العسكرى للعالم ٢ مليار دولار يومياً وذلك عام ١٩٨٥ [٤].

ويمثل الإنفاق العسكرى على مستوى العالم حوالى (٤,٥-٥%) مـــن الـــناتج القومـــى الإجمالى ، (٥,٢%) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكـــية ، بالنسبة للاتحاد السوفيتى (٨,٠٠%) ، بالنسبة لدول حلف وارسو فأنها تفوق (٢٠%) بالنسبة للدول النامية [٥]

ومن هذا تتضح مدى أهمية الإنفاق العسكرى خاصة فى الأونة الأخيرة وهو ما سيتناوله البحث إن شاء الله .

---

(١) سنوات الحرب الأولى والثانية أغفلت لأن الإنفاق العسكرى فى ظروف الحرب الشاملة من المتعذر تأكيدها على أية حال .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٣) د/ محمود الطنطاوى الباز ، د/ طارق عبد السلام : المالية العامة والتشريع الضريبى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، طبعة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ، ص ٧٢ .

(٤) جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٥ نقلاً من المرجع السابق ، نفس الصحة .

(٥) المرجع السابق ، ص ٧١ .

خطة البحث

يتـــناول البحـــث دراســـة موضوع الإنفاق العسكرى وذلك فى مباحث أربعـــة ثـــم نختتمها بملحق يتضمن جداول خاصة بالإنفاق العسكرى المصرى .

- المبحث الأول : تعريف الإنفاق العسكرى ومكوناته .

- المبحث الثانى : اتجاه الإنفاق العسكرى إلى التطور .

- المبحث الثالث : آثار الإنفاق العسكرى على الاقتصاد القومى .

- المبحث الرابع : الإنفاق العسكرى فى مصر .

- الملحق : يتضمن جداول خاصة بالإنفاق العسكرى المصرى .

المبحث الأول

يتناول هذا المبحث تعريف الإنفاق العسكرى ومكوناته وذلك فى مطلبين حيث يتناول الأول منهما تعريف الإنفاق العسكرى ، بينما يتناول المطلب الثانى مكونات الإنفاق العسكرى .

- المطلب الأول : تعريف الإنفاق العسكرى .

- المطلب الثانى : مكونات الإنفاق العسكرى .

المطلب الأول

تعريف الإنفاق العسكرى

بداية نود أن نوضح المقصود بالإنفاق العسكرى فضلاً عن بيان مكوناته حيث تعودت وتباينت التعريفات الخاصة بالإنفاق العسكرى ، فقد رأى بعض الباحثين أن تعريف الإنفاق العسكرى قد يختلف بحسب الهدف من وراء هذا التعريف فإذا كان الهدف هو دراسة الإنفاق العسكرى على ميزان المدفوعات فيكون التعريف فى إطار ضيق ، أما إذا كان الهدف هو دراسة أثر هذا الإنفاق على التنمية الاقتصادية فلابد للباحث أن يأخذ هذا المضمون بمفهوم أوسع (١).

كما أن مفهوم الإنفاق العسكرى يعتمد على الظروف السياسية التى تمر بها الدولة فى توتر مع دول أخرى يزيد من حجم هذا الإنفاق ففى حالة الحرب تتحول جميع قطاعات الاقتصاد المدنى إلى خدمة المجهود الحربى (٢).

وفى هذه الحالة سيشمل القطاع العسكرى وظيفياً كل المجتمع ينبغى تعبئته لتحقيق الأهداف القومية العليا .

أما فى الظروف العادية فإن الإنفاق العسكرى أكثر محدودية ويشمل فى هذه الحالة على المكونات والجوانب المتفق عليها من جانب كل المهتمين بالشئون العسكرية والاستراتيجية (٣).

---

(١) د/ عبد الرحمن حسن صبرى : أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى فى الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٧٠ ، كتاب الفكر الاستراتيجى العربى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٠ .

(٢) د/ عبد الرازق الفارس : السلاح والخبز ، الإنفاق العسكرى فى الوطن العربى ١٩٧٠ – ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣ ، ص ٦٥ .

(٣) د/ محمود أبو سريرة : دار الإنفاق العسكرى العربى ، ترشيده كمدخل للتنمية ، دار الحرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢ .

وقــد تعددت مصادر تعريف الإنفاق العسكرى والحصول على البــيانات والإحصاءات الخاصة به حيث توجد خمسة مصادر رئيسية للإحصاءات الخاصة بالإنفاق العسكرى [١].

ولكــن أفضل مصدر يمكن الاعتماد على بياناته هو (SIPRI) حيث أنها من ناحية تلتزم بالمعنى الدقيق للإنفاق العسكرى الذى وضعه مــن قبل حلف الناتو وصندوق النقد الدولى ، ومن ناحية أخرى فأنها تنشــر قيمة الإنفاق العسكرى لجميع دول العالم بما فيها الدول العربية مقــدرة بالعملات المحلية وبالأسعار الجارية [٢] لذلك تعتبر (SIPRI) أكــثر المصادر دقة ووثوقاً ، ويمكن الاعتماد عليها فى بيانات الإنفاق العسكرى .

ووفقاً لتعريف (SIPRI) فإن الإنفاق العسكرى يتكون من :[٣]

١- جمــيع الــنفقات الجارية والرأسمالية على أفراد القوات المسلحة وتشــمل الأجــور والمرتــبات والمهايا للأفراد العاملين بالقوات المسلحة والمدنين العاملين بالقطاع العسكرى ويضاف إليها نفقات التدريــب والإعــداد والتجهيزات والانتقال وشراء السلع الغذائية والملابــس وكافــة السلع التموينية ، كما تتمثل النفقات الرأسمالية توفــير مســاكن للعســكريين وأسرهم ، والإنفاق على المدارس العسكرية وإنشاء النوادى والفنادق .

---

(١) أثار الإنفاق العسكرى على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٥٦ – ١٩٩٥ ، رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة / نيفين محمد طريح المعيدة بكلية التجارة وإدارة الأعمال تحت إشراف د/ محمد رئيف مسعد ، ٢٠٠٠ ، ص ٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨ .

(3) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) , " The Meaning And Measurment of Military Expenditure " Year Book of World Armament And Disarmament , (SIPRI) , Oxford University Press , (1980 – 1998).

– نقلاً من المرجع السابق .

٢- المشتريات العسكرية من الذخائر والأسلحة والمعدات العسكرية .

٣- عمليات الصيانة والإصلاح للأسلحة والمعدات الحربية .

٤- معاشات التقاعد والضمان الاجتماعى للذين خدموا فى القطاع العسكرى متضمنة معاشات التقاعد للمدنيين الذين خدموا فى القطاع العسكرى .

٥- نفقات القوات شبه العسكرية كقوات الأمن وحرس الحدود ونفقات الدفاع المدنى .

٦- الإنفاق على جهود البحث والتطوير الموجه لصالح النهوض بالقطاع العسكرى .

٧- الإنشاءات والتحصينات العسكرية والتى تستخدم للأهداف العسكرية .

٨- الإعانات العسكرية .

٩- النفقات ذات الطابع العسكرى للأنشطة المشتركة بين القطاعين العسكرى والمدنى كنفقات الأبحاث والصناعات المتعلقة بالطاقة الذرية وبحوث عمليات الفضاء .

وقد ثار خلاف حول بعض بنود مكونات هذا التعريف وهى :-

١-معاشات التقاعد والضمان الاجتماعى للعسكريين .

٢-الدفاع المدنى والضمان الاجتماعى للعسكريين .

٣-الأوجه العسكرية للأنشطة المختلفة .

٤-الديون العسكرية الخارجية والفوائد عليها .

حيث تلجأ بعض الدول إلى إخفاء هذه المكونات وعدم إدخالها فى ميزانية الدفاع ، كما أن هناك بعض النفقات تصنف تحت بند وزارة الدفاع أو القوات المسلحة ، ولكنها ذات طابع مدنى مثل الطيران المدنى أو مكافحة الكوارث .

وعلـــى الجانـــب الآخـــر هناك أنشطة ذات طابع عسكرى وتعتبر نفقا عســـكرية ولكـــنها تدخل كأنشطة فرعية لوزارات أخرى غير وزارة الدفاع مثل الضمانات الاجتماعية وحسابات التقاعد [١].

فأحياناً تدخل ضمن الحسابات الخاصة بوزارة المالية فى بعض الدول ومشكلة أخرى تتعلق بالإعانات الأجنبية العسكرية فمن غير المعروف إذا كانت هذه الإعانات تدخل فى حسابات الإنفاق العام للدولة المستلمة أم لا والمشـــكلة تشمل الديون العسكرية ومدفوعات الفائدة المتعلقة بها وعـــدم إدخـــال هذه المعونات العسكرية فى حسابات الميزانية العامة للدولة سيثير مشاكل عند قياس قيمة الإنفاق العسكرى للدولة [٢].

وللتغلـــب علـــى المشكلات السابقة فقد قامت (SIPRI) باستثناء بعض البنود من تعريف الإنفاق العسكرى وهى :

١- نفقات الدفاع المدنى .

٢- الفوائد على القروض أو الديون الحربية .

٣- الإنفاق على أغراض غير عسكرية حتى لو تقدمها وزارة الدفاع .

٤- المدفوعات والضمانات الاجتماعية المقدمة للعسكريين المتقاعدين .

٥- الإعانـــات العسكرية بالنسبة للدول المستلمة بما يتضمن التعريف الإعانات العسكرية للدول المانحة [٣]

---

(1) Nicole . Ball , op . cit , P158 .

- نقلاً من أثار الإنفاق العسكرى على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٥٦ - ١٩٩٥) ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(2) Nicole . Ball , op . cit , P158 .

- نقلاً من المرجع السابق ، ص ٩ .

(٣) هـــذا الجزء موجود فى الكتاب السنوى (Year Book) لـــ (SIPRI) ، ١٩٩٨ فى الجزء الخاص بتعريف وقياس الإنفاق العسكرى .

- The Meaning And Measurement of Military Expenditure .

- نقلاً عن المرجع السابق ، ص ١٠ .

ولكـــن هـــذا لا يـــنفى أن البلدان النامية ومنها مصر تتلقى المعونات العســـكرية تؤثـــر على حجم الإنفاق العسكرى وكذلك تدفع فوائد على القـــروض العسكرية ، فمصر على سبيل المثال لا تتضمن إحصائياتها الأرقـــام الخاصـــة بالمعونة الأمريكية كما أنها لا تدرج فى ميزانيتها العســـكرية الأرقام الخاصة بنفقة خدمة الديون التى نشأت عن الإنفاق العسكرى (والمستحقة أساساً للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى سابقاً وفرنســـا) على الرغم من أنها تمثل جزءاً هاماً من الإنفاق العسكرى العام .

المطلب الثانى
مكونات الإنفاق العسكرى

مكونات الإنفاق العسكرى :

إن الإنفاق العسكرى كمفهوم وكقيمة يحوى داخله العديد من المكونات الآتية :

- جميع النفقات الجارية من مدفوعات ومخصصات للقوات المسلحة وشراء السلع التموينية من كساء وأغذية .
- الإنفاق على الخدمات التعليمية كبرامج محو الأمية والصحية والسكنية لأفراد القوات المسلحة وأسرهم .
- الإنفاق على عمليات التدريب والإعداد والتجهيز .
- إنتاج وشراء المعدات العسكرية من الداخل أو من الخارج وصيانتها .
- المنشآت العسكرية من مرافق وبنية أساسية .
- نفقات البحث العلمى والتجارب والاختبارات المرتبطة والمتصلة بالقطاع العسكرى حتى ولو كانت منفذة داخل الجامعات والشركات الصناعية ولكنها موجودة لخدمة الأهداف العسكرية .
- المعونات العسكرية بالنسبة للدول المانحة لها [١]

---

(١) أ / نيفين محمد طريح : أثار الإنفاق العسكرى على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (١٩٥٦ – ١٩٩٥) ، رسالة ماجستير .

المبحث الثانى

اتجاه الإنفاق العسكرى نحو التطور

يتـــناول هذا المبحث أسباب زيادة الإنفاق العسكرى والعوامل المختلفة الـــتى تؤدى إلى تطور وزيادة هذا النوع من الإنفاق العسكرى ، وأهم هذه العوامل ما يلى :

- تطور حجم الجيوش إلى جانب ضرورة تسليحها .
- التقدم السريع فى المخترعات الحربية .
- اتساع نطاق الحروب .
- تزايد حدة التوترات الداخلية والخارجية .
- إزالة آثار الحروب .
- تعويضات الحروب .
- سباق التسلح .
- زيادة تدخل الجيش فى تنفيذ المشروعات العامة .

المبحث الثانى

اتجاه الإنفاق العسكرى للتطور
أسباب (محددات) زيادة الإنفاق العسكرى

لم يكن الازدياد فى مستوى الإنفاق العسكرى مضطرداً ، فمنذ الحـــرب العالمية الثانية يتزايد الإنفاق عموماً وبسرعة أثناء الحرب أو أزمة رئيسية ، وفى كل مرة كان يعقب ذلك فترة من الاستقرار النسبى لكـــن بمستوى أعلى كثيراً من الإنفاق فمثلاً كان هناك ارتفاع بعد عام ١٩٤٨ بسبب برنامج إعادة التسليح الذى تبع إنشاء الناتو " حلف شمال الأطلـــنطى " وتكالـــيف الحـــروب الكورية ، وبعد هذه الحروب هبط الإنفـــاق نوعـــاً ما ثم استمرت فى الارتفاع حتى عام ١٩٦٠ ثم حدث تـــزايد شـــديد أخـــر عندما أدى ما أطلق عليه (فجوة القذائف) إلى الانتشـــار الواســـع الـــنطاق للقذائف على الأرض وفى البحر بواسطة الولايـــات المتحدة الأمريكية ، سنتان من الاستقرار فى عام ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ثـــم عـــاد المعـــدل فارتفع بنسبة ٣٠% بسبب تدخل الولايات المـــتحدة فـــى فيتنام وفى عام ١٩٧٠ تجمد مستوى الانفاق العسكرى وظل ثابتاً تقريباً .

وباســـتثناء ما يعد النزاعات الرئيسية فإن الإنفاق قد هبط مرة واحـــدة فى العصور الحديثة حدث هذا فى الفترة من ١٩٣٠ – ١٩٣٣ وسنوات مؤتمر نزع السلاح لعصبة الأمم ووجد أثر ضابط مماثل نوعاً ما للحربين العالميتين فكلتا الحربين سبقتا بسباقات تسلح شريرة وبتزايد سريع فى الإنفاق العسكرى العالمى ، ولكن فى كل حالة أصبح أقصى مســـتوى للإنفاق العسكرى قبل الحرب أدنى من مستوى بعد الحرب ،

ثـــم هـــبط الإنفاق العسكرى منذ الحرب العالمية الثانية تحت المستوى الذى وصل إليه عام ١٩٣٨ ففى هذا العام تضاعف سباق التسلح [١].

وهناك العديد من العوامل التى تؤدى إلى زيادة تطور الإنفاق العسكرى بصفة مستمرة :-

١- تطور حجم الجيوش " إلى جانب ضرورة تسليحها "[٢]

إن زيادة حجم الجيوش فى الوقت الراهن وما تحتاجه من نفقات تسليح فضلاً عن النفقات الخاصة بالمرتبات والملابس والأطعمة كانت ســـبباً رئيسياً لزيادة الإنفاق العسكرى وبالتالى الإنفاق العام من حيث : يعد الإنفاق العسكرى " أعباء التسليح والحروب والتدني العسكرى " من أقـــوى الأســـباب الداعـــية إلى تزايد الإنفاق العام فى الوقت الحاضر ويرجع ذلك إلى عدة تطورات ، منها تطور حجم الجيوش ، إلى جانب ضرورة تسليحها [٣].

٢- التقدم السريع فى المخترعات الحربية

لقد كان التطور والاستغلال المقصود واسع النطاق للتكنولوجيا فى أغراض حربية هو القوة الرئيسية وراء الارتفاع طويل المدى فى الإنفـــاق العســـكرى العالمى فلقد تم تقليل الارتفاع فى الإنفاق فيما بعد الحـــرب إلـــى حـــد كبـــير ليس بالتزايد التقليدى لكميات الأسلحة بل بالاســـتبدال المتواصل للأسلحة القديمة باجيال من الأسلحة أكثر تعقيداً أو تكلفة وإبادة بشكل ناجح [٤]

---

(١) د/ محمـــد نصـــر مهنا : صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر ، طبعة دار المعارف المصرية ، طبعة أولى ، ص ٢٤٣ .

(٢) د / محمود الطنطاوى الباز : المالية والتشريع الضريبى ، ص ٧١ .

(٣) د/ علـــى الديـــن هلال : الاقتصادى ، عدد ٩٢٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٦ نقلاً عن المالية والتشريع الضريبى د/ الباز ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٤) صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

فالـــتقدم الســـريع والـــتطور الهائل والمستمر فى الفنون والمخترعات الحربية باهظة التكاليف وضرورة استخدامها وتحديث الجيوش وبالتالى زيادة نفقات التسليح الذى أدى بدوره إلى زيادة الإنفاق العسكرى بصفة عامـــة ، حيـــث إن صناعة الأسلحة لأغراض الاستبدال ذادت بشكل واضح فى الآونة الأخيرة ، حيث أن هناك تطور مستمر وسريع لإنتاج أسلحة جديدة أكثر خطر وأكثر تكلفة(١).

٣- اتساع نطاق الحروب

تعـــد الحروب من أهم اسباب زيادة الإنفاق العسكرى وبالتالى زيادة النفقات العامة إذ يعد اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها مقدمة الأســـباب الحقيقـــية لـــزيادة النفقات العامة ، ولقد أكدت هذه الحقيقة الحربان العالميتان الأولى والثانية والحروب السابقة عليها .

فقـــد أدت الحاجـــة إلى تمويل الحروب التى اندلعت فى القرنين التاسع عشر والعشرين إلى زيادة النفقات العامة زيادة كبيرة وهذا العامل يعد مـــن أوائـــل العوامل التى أدت إلى تطور النفقات العامة وإلى تطور الإيرادات العامة وبالتالى تطور الميزانية (٢).

وقد أولت الدول " خاصة الكبرى منها " أهمية بالغة فى للإنفاق الحـــربى حـــتى أنه يستهلك ما يزيد على نصف الناتج القومى لبعض الـــبلدان ، وذلـــك لمواجهة الحروب المتلاحقة خلال الحقبة الماضية ؛ حيث كان من نتيجة الحروب التى تعاقبت على العالم وبالذات الحربين الأخيريـــن أن زادت الـــنفقات العامـــة زيادة ضخمة فى كافة الدول ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة تكاليف الحروب الحديثة لدرجة أن

---

(١) المالية والتشريع الضريبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٢) د/ سيد عبد المولى : المالية العامة المصرية ، دراسة للاقتصاد العام المصرى ، ص ١٣٨ .

كثير من الدول الغنية خصصت لها ما يزيد على نصف ناتجها القومى خـــلال الحرب الأخيرة ، وذلك كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والاتحاد السوفييتى [١].

وخلاصـــة القول أن اتساع نطاق الحروب فى الأونة الأخيرة كان من أهـــم البواعـــث على تطور الإنفاق العسكرى لما تتكلفه الحروب من نفقات باهظة .

٤- تزايد حدة التوترات الداخلية والخارجية

مـــع فشـــل المحاولات السلمية والسياسية فى الوصول إلى حل للعلاقـــات محـــل الخلافات وذلك إلى جانب تزايد الصراع الدولى بين القـــوى الكـــبرى والذى يجد مسرحه غالباً وفى الوقت الحاضر على أراضى الدول النامية " منذ بداية القرن الحالى حتى اليوم وقعت ٢٠٧ حروب راح ضحيتها ٧٨ مليون نسمة " [٢].

٥- إزالة أثار الحروب

لا شك أن أثار النفقات الحربية لا تنتهى بانتهاء الحرب بل يمتد إلـــى مـــا بعد الحرب حيث تستمر زيادة النفقات بعد انتهاء الحرب ، وكذلـــك لا تقتصر هذه الزيادة بالنسبة لنفقات التسليح فحسب بل هناك نفقات أخرى مرتبطة بأثار الحرب ؛ حيث تقوم الدولة بالإنفاق لإزالة أثـــار الحـــروب وذلك عن طريق منح التعويضات المختلفة لمنكوبى الحروب المنكوبين ومن لحقهم أضرار فى أملاكهم والمصابين وكذلك المعاشات للمحاربين [٣].

---

(١) د/ عاطف صدقى ، د/ محمد الرزاز : الوجيز فى المالية العامة ، ص ٤١ .

(٢) د/ سيد عبد المولى : مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

فأن زيادة النفقات فى أعقاب الحروب أصبح من المسائل المسلم بهـــا ومـــرد هذه الزيادة لا يقف عند حد النفقات الخاصة بالتسليح بل هناك من النفقات الأخرى لا تقل أهمية عن تلك النفقات الخاصة بتسليح حيـــث لا يقتصر أثر الحرب على ما تؤدى إليه من زيادة فى النفقات العامـــة الخاصـــة بالتسليح وما يرتبط بها من النفقات الحربية بالمعنى الضـــيق بل يؤثر بالزيادة أيضاً نتيجة لما يرتبط بها من نفقات أخرى فهناك النفقات اللازمة للتعويض عن أثار الحرب كالإعانات التى تقدم للمنكوبيـــن وعائلاتهم ، وهناك المعاشات الدائمة التى تقرر للمحاربين القدمـــاء ومرضى الحرب ولعائلات الضحايا وهناك أيضاً نفقات إعادة بناء وتعمر ما أفسدته الحرب [1].

نستخلص من ذلك أن زيادة الإنفاق العسكرى وما يلحق بها من تطور مستمر لا يقف عن حد نفقات التسليح وحسب ، بل هناك نفقات أخرى لا تقل أهمية عن نفقات التسليح فضلاً عن أنها تستمر بعد الحرب ، فلا ينـــتهى بانـــتهاء الحـــرب وذلك لمعالجة اثار الحرب وإزالة ما خلقته الحرب .

٦ تعويضات الحرب

ولعل أهم اسباب زيادة هذه النفقات هو ما تخصصه الدولة من نفقـــات خاصـــة بالتعويضـــات والـــتى تـــنقم بدورها إلى نوعين من التعويضات .

النوع الأول :

عبارة عن التعويضات التى تدفعها الدولة بسبب أعمال تقوم بها مباشرة كالإنشـــاءات المؤقـــتة فى أراضى الأفراد أو الاستيلاء على جزء من

---

(١) د/ عاطف صدقى ، د/ محمد الرزاز : مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .

ممتلكاتهم لاستخدامه فى المجهود الحربى ، ومن ثم فإن الدولة هنا هى الـــتى تقـــوم باســـتهلاك الموارد العينية وبالتطبيق لمعايير التفرقة بين الـــنفقات الحقيقـــية والتحويلـــية نجد أنه تبعاً لمعيار المستهلك للموارد العينية وكذلك معيار المقابل المباشر فإن هذا النوع من التعويضات يعد من قبيل النفقات الحقيقية .

النوع الثانى :

هـــو عبارة عن التعويضات التى تدفعها الدولة لمنكوبى الحرب لتعويضهم مما لحق بهم أو بأموالهم من أضرار ولا شك أن هذا النوع من الوضوح الذى يؤكد على اعتبارها من قبيل النفقات استناداً إلى أنها تـــتم بـــلا مقـــابل يعـــود علـــى الدولـــة وأيضاً نتيجة لمبدأ التضامن الاجماعى [1].

٧- سباق التسلح

لم يعد يقتصر سباق التسلح وما يستتبع ذلك من نفقات عسكرية على فترات الحروب فحسب ، بل امتد هذا السباق ليشمل فترات السلم أيضاً وهو ما يطلق عليه " السلم المسلح " وذلك لاستمرار توازن القوى بين الدول المختلفة نتيجة الحرب النفسية التى يعيشها العالم حالياً ، وهو مـــا يتطلب نفقات باهظة ، فإذا كان تزايد النفقات العامة بسبب توالى الحـــروب يعتـــبر أمراً تواترت الكتابات المالية على الإشارة إليه فإن نشوء فكرة السلم المسلح La Paixmititarsee يعد عاملاً لا يقل فى خطـــورة أثاره عن حالة الحرب نظراً لاستمراره لفترات زمنية طويلة لا يعلـــم مداهـــا ، وهو ما يحدث من اثار تراكمية فى المدى الزمنى الطويـــل ، ولعدم إمكان حصر نطاقه فى عصرنا الحالى ويرجع منشأ

---

(١) د/ رابح ريب : المبادئ الأساسية فى علم المالية العامة ، ص ٨١ .

هذه الظاهرة إلى تكرار الحروب بين الدول وفشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية وعلى الأخص تلك المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية بالطرق السلمية فيما بينها ، ولهذا فقد تسابقت كثير من الـــدول فى مضمار التسلح فى غير حالات الحرب (السلم) اعتقاداً منها فى أن التسلح المستمر يقضى على الحرب وويلاتها فلا تقدم أى دولة علـــى شـــن حرب جديدة إلا بعد إمعان النظر فى قوتها الخاصة وقوة أعدائهـــا ، وهكـــذا فقد ترتب على نشوء حالة (السلم المسلح) وظهور المسلحة الجديدة المتطورة التى تتطلب إنفاقاً مستمراً [١].

واحتفاظ الدول بجيوش جرارة فى ظل هذه الحالة أن إذا زادت النفقات العامة فى معظم الدول زيادة فاحشة ورصدت فى الميزانيات العامة لها مـــبالغ كبـــيرة مـــن أجل تمويل نفقات هذا السلم المسلح أو ما يطيب للبعض تسميته بالعسكرة الدائمة [٢].

ورغـــم ذلك فهناك اتجاه يحالف هذا المفهوم تماماً حيث يمكن القـــول بـــأن أحداث هذا القرن قد دلل من حين إلى أخر بأن المحافظة على القوة العسكرية ليست وسيلة فعالة للحفاظ على السلام والأمن ومع ذلك ففى خلال هذه الفترة ازدادت كمية الموارد التى يخصصها العالم ســـنوياً للتســـليح بمقـــدار (٢٥) ضـــعف ، فلعدة سنوات زاد الإنفاق العســـكرى العالمى على (٢٠٠ بليون دولار) سنوياً مقابل (٦٥ بليون دولار) فى عام ١٩٤٨ واقل من (١٠بليون دولار) عام ١٩٠٠[٣].

---

(١) د/ عادل أحمد حشيش : أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالى للاقتصاد العام ، ص ١٠٢ .

(٢) د/ عادل أحمد حشيش : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٣) د/ محمد نصر مهنا : صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر ، ص ٢٤٢ .

ومـــن ثـــم ... يكون من الصعب حقاً القول بأن العالم أكثر امناً اليوم عـــندما يـــزيد الإنفـــاق العســـكرى علـــى ٢٠٠ بليون دولار سنوياً (الثمانينات) .

٨- زيادة تدخل الجيش فى تنفيذ المشروعات العامة

كـــان هذا الاتجاه للجيوش من الأسباب الأساسية لزيادة الإنفاق العســـكرى ؛ حيث أن زيادة تدخل الجيش فى تنفيذ المشروعات العامة وهـــذا الاتجـــاه الإنتاجى يعد من أحدث التطورات المعاصرة ، وأمام مشـــاكل تضـــخم الإنفـــاق العسكرى البحت وما يحدثه من أثار سلبية خطيرة على الاقتصاد القومى ، لم يعد دور القوات المسلحة فى فترات الســـلم مجرد الاقتصار على التدريب العسكرى والترقب ، وإنما لجأت معظم الحكومات إلى استخدام بعض الوحدات العسكرية والمجندين فى إنجـــاز العديـــد من مشروعات التنمية والخدمة العامة ، وأيضاً قامت المصـــانع الحربية بإنتاج العديد من الأجهزة والمعدات والمنتجات التى تخدم أغراض مدنية [١].

---

(١) د/ محمد الطنطاوى الباز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

المبحث الثالث

اثار الإنفاق العسكرى

للإنفـــاق العسكرى اثار هامة على الاقتصاد القومى بصفة عامة حيث تنقســـم هـــذه الآثار إلى نوعين رئيسيين آثاراً سلبية وأخرى إيجابية ، وعلى ذلك يتناول المبحث هذه الآثار وذلك فى مطلبين رئيسيين :

المطلب الأول : الآثار السلبية للإنفاق العسكرى

- الآثار التضخمية للإنفاق العسكرى .
- الأثر التزاحمى للإنفاق العسكرى .
- أثر الإنفاق العسكرى على ميزان المدفوعات .
- أثر الإنفاق العسكرى على الاستهلاك والادخار .

المطلب الثانى : الآثار الإيجابية للإنفاق العسكرى

- رفع المستوى الفنى والتكنولوجى .
- خلق طلب كلى فعال .
- زيادة الاستثمار العام للدولة .
- تحقيق الأمن والاستقرار فى الدولة .

المبحث الثالث

آثار الإنفاق العسكرى

للـــنفقات العســـكرية أثاراً هامة فى اقتصاديات الدول ، وذلك لاســـتيعابها حـــيزاً كبيراً من النفقات العامة ، فخلال العقدين السابقين (١٩٧٠ – ١٩٩٠) خصصـــت الـــبلدان النامية حوالى ٦% من ناتجها المحلـــى الإجمالى للإنفاق العسكرى فى حين بلغت هذه النسبة ٣,٨% للدول الصناعية [١].

وهـــو ما يدعونا بدوره لتناول هذه الآثار بشئ من التفصيل المناسب ، هـــذا فضـــلاً عما تستحوذ عليه هذه النفقات من موارد الدولة المحلية والأجنبـــية ، وإن كانـــت هـــذه المشـــكلة تمثل أهمية كبرى فى البلاد المتقدمة لزيادة النفقات العسكرية بها إلا أن الأمر لا يقل أهمية عنه فى الدول النامية ؛ حيث أن هذه الأخيرة تواجهه صعوبات اقتصادية بالغة الخطـــورة بالإضـــافة إلى ندرة ومحدودية الموارد بها ورغم ذلك فإن الإنفاق العسكرى يستحوذ على جزء كبير من هذه الموارد .

لـــذا ... نـــادت بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدوى والبنك الدولـــى بضـــرورة خفـــض الإنفاق العسكرى فى البلدان النامية التى تخصـــص للأغـــراض العسكرية ما يزيد عن ٥% من ناتجها المحلى الإجمالى ، ويستحوذ على حوالى ٢٠% من إنفاقها الحكومى مما يمثل اســـتنزافاً كبيراً لمواردها المالية ويعمل على تحويل مواردها المحدودة

---

(1) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) , Year Book of World Armament And Disarmament , Oxford University Press , Various Issue (1980 – 1998).

– نقلاً من أثار الإنفاق العسكرى على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٥٦ – ١٩٩٥) أ / نيفين محمد طريح ، ص ١ .

بعيداً عن البرامج الاجتماعية ومشروعات التنمية الاقتصادية مما يزيد من حدة مشاكلها الاقتصادية المحلية [١].

وهو ما يدعونا بدوره أن نناول هذه الآثار بشئ من التفصيل المناسب

بدايـــة كان ينظر إلى هذا النوع من الإنفاق على أنه المثل على نـــوع الإنفـــاق العام غير المنتج [٢] أى أنه لا يؤدى إلا إلى اثار سلبية علـــى حجم الناتج القومى فالنفقات العسكرية تؤدى إلى تحول جزء من المـــوارد المادية والبشرية المتاحة للجماعة من الاستعمال المدنى إلى الاســـتعمال العسكرى ، وبالتالى فأنها تؤدى إلى نقصان الإنتاج نظراً لانخفـــاض عرضها بعد استيعاب الإنفاق العسكرى لجزء منها وهو ما يؤدى إلى ارتفاع أثمان المنتجات وانخفاض الطلب الاستهلاكى عليها ، حيث كانت تنظم المدرسة الكلاسيكية للقطاع العسكرى على أنه قطاع غير منتج وأن خدمة الدفاع التى يقوم بتوفيها للمجتمع لا يمكن قياسها بدقـــة لتحديد مدى الكفاءة فى تخصيص الموارد ، كما اعتبرت الدفاع ســـلعة عامة (Public Good) يستلزم توفيرها التضحية بإنتاج سلعة أخرى بمعنى أن ما يخصص للمؤسسات العسكرية من موارد وإمكانات سيؤخذ بالضرورة من الموارد المتاحة للإنتاج والاستهلاك فى القطاع المدنى [٣].

بيـــنما نجـــد على عكس الكلاسيك نظر كينز للإنفاق العسكرى باعتباره أحد أهم مكونات الطلب الكلى الفعال وعن طريقه يمكن حفز

---

(1) Daniel P. Hewitt , " Military Expenditure In The Developing World " and Development . September , 1991 , P. 22 .

- نقلاً من المرجع السابق ، ص ٣ .

(٢) د/ سيد عبد المولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

(٣) د/ عبد الرازق الفارسى : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٣١ – ٣٦ .

الاقتصاد القومى من خلاله إلى التحكم فى مستويات الإنتاج والتوظيف والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادى [١].

وبذلك أصبح ينظر إلى أنه يمكن للإنفاق العسكرى أن يتم له آثاراً إيجابية على الناتج القومى خاصة بعد تجربة البلاد المتقدمة خاصة .

وبذلك أصبح ينظر إلى أنه يمكن للإنفاق العسكرى أن ينتج آثاراً إيجابية على الناتج القومى .

وقد أثبت ذلك تجربة البلاد المتقدمة [٢] خاصة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ، ونعطى مثلاً على هذا التطور بالأرقام التالية : ففى الفترة ما بين سنة (١٩٣٣ – ١٩٣٩) أى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان يبلغ عدد العاطلين فى الولايات المتحدة ١٢ ، ١٥ % من القوى العاملة ، كذلك فإن درجة تشغيل بعض القطاعات الاقتصادية سنة ١٩٣٩ كانت أقل من طاقتها ٦٠% بالنسبة لصناعة الصلب ٦٥% ، بالنسبة لصناعة السيارات والآلات ٨٥% ، بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج واثناء الفترة من سنة (١٩٣٩ – ١٩٤٥) أصبحت كافة القطاعات الاقتصادية تعمل بطاقتها الكاملة ، كذلك تضاعف أثناء هذه الفترة البسيطة حجم الناتج القومى وانخفضت البطالة إلى ٨% [٣].

وعلى ذلك لا يمكن النظر إلى هذا النوع من النفقات على أنه ينتج آثاراً سلبية فحسب ؛ حيث ثبت بالواقع العملى أن للإنفاق

---

(١) د/ محمد سعد لبيب : النظام الإقليمى العربى ، الوضع الراهن والتحديات المستقبلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، صور من أعمال المؤتمر الاستراتيجى العربى الأول ، عمان ، ١٩٨٧ ص ١٩٤ (نقلاً من د/ نيفين ص ١٥) .

(٢) الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ص ٢٠٦ .

(٣) د/ سيد عبد المولى : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

العسكرى آثاراً إيجابية كذلك ، وهو ما سوف نتناوله بشئ من التوضيح وذلك فى مطلبين :

- الأول : الآثار السلبية للإنفاق العسكرى .
- الثانى : الآثار الإيجابية للإنفاق العسكرى .

المطلب الأول

الآثار السلبية للنفقات العسكرية

كان من المسلم به قديماً أن للنفقات العسكرية آثاراً سلبية ، وإن كان ظهر أخيراً أثاراً إيجابية إلا أنه ما زالت هذه الآثار السلبية تلعب دوراً هاماً فى اقتصاديات الدول ومن أهمها :

(١) الآثار التضخمية للإنفاق العسكرى .

هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإنفاق العسكرى والتضخم ، وهى ظاهرة تسبب صدعاً اقتصادياً كبيراً ، فالإنفاق العسكرى بمدلوله هو إنفاق تضخمى يحدث ضغوطاً تضخمية لا يستهان بها ؛ حيث أن القوة الشرائية الناتجة عن دفع الأجور والرواتب فى القطاع الأمنى للدولة لا تقابلها نسبة مماثلة فى زيادة الإنتاج اللازمة لتلبية هذه القوة الشرائية [١].

وعلى ذلك ... سوف ينتج عن هذه الآثار التضخمية آثاراً سلبية على الإنتاج والادخار والاستثمار ، ومن ثم على النمو خاصة فى الدول النامية التى تعانى من ضيق حجم السوق وعدم مرونة الجهاز الإنتاجى [٢].

(٢) الأثر التزاحى للإنفاق العسكرى .

للإنفاق العسكرى آثاراً تزاحمية نتيجة تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة للقطاع العسكرى ، حيث أن التسليح العالمى يمثل خطر كبير فى استعمال الموارد ذات القيمة العالية [٣].

---

(١) د. لواء / جمال مظلوم : القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية ، ص ٢٤ .

(٢) أ/ نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

(٣) د/ محمد نصر مهنا : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٤ .

وهناك عدة أشكال للأثر التزاحمى أو لتحويل الموارد وهى :

١- تحويل الموارد بعيداً عن أنشطة الاستثمار المدنى مما يؤدى إلى تخفيض مستوى الإنتاج المدنى .

٢- تحويل الموارد بعيداً عن النفقات الاجتماعية كالتعليم والصحة ما يؤدى إلى انخفاض كفاءة وإنتاجية راس المال البشرى ، كما يؤدى انخفاض الإنفاق عليها إلى زيادة إنفاق القطاع الخاص على هذه الخدمات مما يتسبب فى تخفيض معدل الادخار .

٣- تحويل العديد من الكفاءات العلمية والفنية والعمالة الماهرة النادرة من القطاع المدنى إلى القطاع العسكرى خاصة فى الدول التى تملك صناعات عسكرية مبتدئة .

٤- تحويل موارد الهدف الأجنبى النادرة فى الدول النامية من الواردات الرأسمالية إلى الواردات العسكرية [١].

وبتحويل هذه الموارد المالية والمادية والبشرية من الخدمات المدنية إلى الخدمات العسكرية يعكس بدوره آثاراً سلبية على التنمية الاقتصادية .

(٣) آثار الإنفاق العسكرى على ميزان المدفوعات

قد تؤدى زيادة الإنفاق العسكرى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات خاصة فى الدول التى تعتمد قواتها العسكرية على استيراد الأسلحة والمعدات مما يزيد من الواردات ، وفى ظل ندرة الصرف الأجنبى يتم تمويل جانب كبير من الواردات العسكرية عن طريق الإقراض الخارجى مما يؤدى إلى زيادة عبء وحجم الدين الخارجى ،

---

(١) أ / نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

حيث تزداد الموارد التى تخصم من حصيلة الصادرات لخدمة مدفوعات هذه القروض [٢].

وعلى ذلك فإن زيادة الواردات الأمنية ينعكس بدوره بالسلب على ميزان المدفوعات للدولة ، ومن ثم تلجأ هذه الدول إلى عدة طرق لتغطية هذه الفجوة أما عن طريق القروض أو المساعدات ، حيث أن هذا الإنفاق الأمنى لا يتوازن مع الإيرادات من ضرائب ورسوم وقروض ، مما يؤدى بالحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزى للدولة ، وإلى طبع عملة أو الاستدانة من الخارج لسد العجز الناشئ فى الموازنة ، كما أن ازدياد أسعار الواردات يساعد على زيادة نسبة التضخم [١].

هذا فضلاً عن تزايد المديونية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع الواردات العسكرية من الخارج " صفقات التسليح " [٢].

ومن ثم فأن الإنفاق العسكرى يساهم بدرجة كبيرة فى زيادة عجز ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال زيادة الواردات العسكرية مما يؤدى بدوره إلى ارتفاع المديونية الخارجية .

(٤) أثر الإنفاق العسكرى على الاستهلاك والادخار والاستثمار

للإنفاق العسكرى آثاراً سلبية على معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار وذلك من خلال وسائل تمويله :

١- إذا تم التمويل عن طريق الضرائب فإن هذا قد يكون سبباً فى تخفيض معدلات الادخار القومى ، وإذا تم التمويل عن طريق

---

(٢) د/ عبد الرحمن زكى إبراهيم : قضايا التخلف والتنمية ، دار الجامعات المصرية ، ص : ١٠٨ .

(١) أ / نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

(٢) لواء د/ جمال مظلوم : القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية ، ص ٢٤ .

الاقتراض العام فإن هذا يؤدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار ورفع معدلات التضخم .

٢- أمـــا إذا تـــم التمويل عن طريق عجز الميزانية فأن لـــه آثاراً تضخمية .

٣- وإذا تـــم التمويل عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومى على المكونات الأخرى فأنه يخفض من معدل الادخار [١].

ومـــن ثـــم فـــإن الإنفـــاق العســـكرى ينتج آثاراً سلبية على كلاً من (الاســـتهلاك والادخار والاستثمار) سواء تم تمويل هذه النفقات عن طـــريق الضـــرائب أو الاقـــتراض أو عن طريق عجز الميزانية أو تخصـــيص الإنفـــاق الحكومـــى ؛ حيـــث يؤدى إلى انخفاض معدلات الاســـتثمار ، ورفـــع معـــدلات التضـــخم أو خفض معدلات الادخار القومى .

---

(٣) أ / نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧ .

المطلب الثانى

الآثار الإيجابية للنفقات العسكرية

بعـــد تجربة البلاد المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجـــة أقـــل فـــى المملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى أصبح ينظر للإنفـــاق العسكرى أن ينتج آثاراً إيجابية على الناتج القومى ، وتعددت الدراسات لتحديد إمكانية حدوث آثاراً إيجابية للإنفاق العسكرى (١).

فـــإذا كانـــت الـــنفقات الخاصـــة بمرتبات الجنود وشراء سلع اســـتهلاكية ومعدات عسكرية والتى يتم استيرادها من الخارج تعد من قبيل النفقات الاستهلاكية غير المنتجة ، فأنه فى المقابل نجد أن الجزء الآخـــر من هذه النفقات والنفقات العسكرية والذى يخصص لأغراض البحـــث العلمى فأنه يعد من قبيل النفقات المنتجة ، ومن ثم فأن الإنفاق العســـكرى يفيد ذو أثراً إيجابياً فى عمليات التنمية الاقتصادية والناتج القومى .

ويكفـــى أن نـــتذكر أن كثير من المخترعات الحديثة فى مجال الالكترونـــيات والاوتومايـــزم والذرة .... ألخ والتى أدت إلى تطوير الإنتاج المدنى فى كثير من الأنشطة الاقتصادية تحققت أولاً فى مجال البحث العلمى العسكرى ، وفى الوقت الحاضر يمثل الجيش أهم عميل لمركز البحوث المدنية فى الجامعات (٢).

---

(١) د/ سيد عبد المولى : المالية العامة المصرية ، ص ٢٠٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(١) رفع المستوى الفنى والتكنولوجى للدولة

وذلك عن طريق :

١- تدريب المجندين على المهن والحرف المختلفة من خلال برامج التدريب والتعليم المهنى بالإضافة إلى ذلك تساعد المؤسسة العسكرية على رفع كفاءة المجندين وزيادة خبرتهم واكتسابهم لمهارات جديدة نتيجة لاتصال الجيش بأحدث الأساليب التكنولوجية [١] مما يعود بالفائدة على القطاع المدنى حينما ينتقل إليه هؤلاء المجندين .

٢- تكوين المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية والكوادر الفنية حيث جانب كبير من البرامج العسكرية يكون موجهاً للخدمات التعليمية كبرامج محو الأمية ومساعدة المجندين فى الالتحاق بالمدارس العسكرية الفنية والمدنية ، وعقد الندوات الثقافية والدينية مما يؤدى إلى نشر الثقافة العامة [٢] وهو ما يؤدى بدوره إلى رفع المستوى التكنولوجى للدولة حين يعود هؤلاء المجندين لعملهم المدنى .

٣- نفقات البحث والتطوير التى يقوم بها القطاع العسكرى لتحسين نوعية أسلحته ومعداته [٣] مما يؤدى لرفع المستوى التكنولوجى للدولة حيث يمكن استخدام نتائج هذا البحث والتطوير فى الصناعات المدنية مما يعمل على تطويرها ويجعلها أكثر قدرة

---

(١) د/ محمود الطنطاوى الباز : محاضرات فى أدوات واقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الأول ، النفقات العامة والإيرادات العامة ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٠ .

(٢) د/ جمال مظلوم : القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية ، دراسة مقدمة فى إطار مشروع القوى الدافعة للتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٨٩ .

(٣) د/ مدحت العقاد : اقتصاديات التنمية والتخطيط ، ص ٤٠١ – أ/ نيفين ، ص ٩٠ .

علـــى المنافســـة فى الأسواق العالمية مثلما حدث فى الولايات المـــتحدة الأمريكية حيث ساعدت البحوث العسكرية المتطورة علـــى الـــتفوق فـــى كثير من المجالات الصناعية القريبة من الصـــناعات الحربية كالطيران والحاسبات وأجهزة الاتصالات وبرامج غزو الفضاء [١].

(٢) خلق طلب كلى فعال

وذلـــك عـــن طـــريق الدخول الجديدة التى يخلقها للعاملين فى القطاع العسكرى بمجالاته المختلفة مما يعنى زيادة مستوى استثماراتهم لزيادة الإنتاج والاستفادة من هذه الأرباح الأمر الذى يدفع المستثمرين إلى زيادة مستوى استثماراتهم لزيادة الإنتاج والاستفادة من هذه الأرباح ممـــا يـــؤدى إلـــى اســـتغلال الموارد المعطلة فى الاقتصاد (المادية والبشـــرية) وبالـــتالى رفـــع مستوى التوظف وهكذا تساهم الزيادة فى الإنفـــاق العسكرى فى زيادة حجم الاستثمارات والإنتاج فى الاقتصاد القومـــى ، وهـــذا يعنى زيادة معدل النمو فى المدى البعيد ، ولكن هذا الأثر قد يتحقق فى الدول المتقدمة أكثر منه فى الدول النامية نظراً لأن الاقتصـــاد الـــنامى الذى يتسم بخصائص كثيرة تؤدى إلى تخلف وعدم مـــرونة جهـــازه الإنتاج مما يجعل لهذه الزيادة فى الطلب الكلى آثار تضخمية على الاقتصاد [٢].

---

(١) د/ أحمد جمال الدين موسى : الصناعات العسكرية كمحرك للتنمية فى العالم الثالث بين الطموحات والواقـــع ، مجلـــة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، العدد السابع (أبريل ١٩٩٠) ، ص ١٣٦ – أ/ نيفين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١ .

(٢) أ/ نيفين : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ .

(٣) زيادة الاستثمار العام فى الدولة

حيث يساعد الإنفاق العسكرى على زيادة الاستثمار العام ، وذلك عن طريق :

١- بناء الطرق والموانئ والمطارات وشبكة المواصلات ، وهذه الاستثمارات نفذت أصلاً لخدمة الأهداف العسكرية إلا أنه يمكن للقطاع المدنى الاستفادة منها فى أى وقت [١].

٢- مساهمة القوات المسلحة فى الكثير من المشاريع التنموية مثل عمليات استصلاح الأراضى ومساهمتها فى مشروعات التعمير والإسكان وإقامة المنشآت الاجتماعية والتعليمية والصحية ومساهمتها فى بناء المدارس وإنشاء الكبارى ومد خطوط الاتصالات التليفونية ومساهمتها فى مشاريع الأمن الغذائى [٢].

٣- تلعب الصناعات العسكرية دوراً هاماً فى الاقتصاد القومى حيث تساهم فى توفير فرص عمل وإقامة صناعات جديدة وزيادة الاستثمار .

(٤) تحقيق الأمن والاستقرار فى الدولة

حيث :

١- يساهم الإنفاق العسكرى فى تدعيم الأمن والاستقرار والطمأنينة للجماعة ويهيئ الظروف اللازمة لازدهار النشاط الاقتصادى [٣] مما يؤدى إلى المساهمة فى التخطيط طويل

---

(١) د/ مدحت العقاد : مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠١ .

(٢) د/ مراد إبراهيم الدسوقى : السياسة الدفاعية المصرية ، التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ص ٤٨٥ : ٤٨٦ – أ / نيفين ، ص ٩١ .

(٣) أ / نيفين : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٦ .

الآجل للاستثمارات وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادى ويشجع على تكوين المدخرات .

٢- رغم المنافسة بين القطاعين العسكرى والمدنى فيما يتعلق بتخصيص الموارد المتاحة إلا أن كلاً من الهدفين (هدف التنمية الاقتصادية وهدف الدفاع) لازماً للآخر فتنفيذ برامج الدفاع يحتاج لقاعدة اقتصادية قوية يستند عليها وتدعمه بالموارد اللازمة حتى يكون قادر على القيام بواجباته الداخلية والخارجية .

كذلك يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية قدراً كبيراً من الاستقرار الداخلى والخارجى وهذا ما يوفره ويحققه الإنفاق العسكرى [١].

ثمة شئ أخر يتعين علينا بيانه بالنسبة لبعض هذه الآثار ، والتى قد يعتبرها البعض آثاراً سلبية فى حين يعتبرها البعض الآخر آثاراً إيجابية وتتمثل فى " الآثار التى يعتبرها البعض ميزة " :

١- إن القطاع العسكرى يساعد على نقل التكنولوجيا الحديثة للقطاع المدنى "وهذه ميزة" إلا أن البعض يعتبرها من الآثار السلبية حيث أن هذه التكنولوجيا سيستفيد منها القطاع العسكرى فقط ، وأغلبها لا يستخدم فى القطاع المدنى .

كما أن الكوادر الفنية التى تعمل على هذه المعدات والآلات لا يمكن اعتبارها من الكوادر الفنية المدنية والتى ستفيد القطاع المدنى [٢].

---

(١) د/ عاطف صدقى ، د/ محمد الرزاز : مرجع سبق ذكره ، ٢ .

(٢) د/ مدحت العقاد : مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٢ .

٢- توفير الهيكل الاساسى للنقل والمواصلات والذى يستشهد به كواحد من منافع نفقات الدفاع فأنه من الممكن تبريره على أسس اقتصادية خالصة ففى رأى النقاد مثلاً طريقاً زراعياً يمكن تبريره على أساس تحسين نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخضرية به ، وسيحدث تحولاً إضافياً إلى القطاع العسكرى إذا احتاجوا هذا الطريق لأغراض استراتيجية [١].

نخلص مما تقدم إلى أن للإنفاق العسكرى آثاراً سلبية كما أنه لها آثاراً إيجابية كذلك إلا أن بعضاً من هذه الآثار قد ينظر إليها على أنها آثاراً إيجابية فى حين ينظر لها البعض الآخر على أنها آثاراً سلبية .
إلا أن الأمر فى النهاية يتوقف على الغرض من هذه النفقات فيه تحدد هذه الآثار .

وأخيراً ... فإن هذه الآثار تتحدد من خلال الغرض منها حيث تتوقف الآثار المختلفة للإنفاق العسكرى حسب الغرض منه [٢]؛ فإذا كانت النفقات العسكرية التى ستزيد هى تلك التى تخصص لدفع مرتبات الجنود والعمال أو لشراء مستلزمات التموين والملابس ، فأنها تعتبر نفقات استهلاكية غير منتجة اقتصادياً على الأقل فى الآجل القصير ، أما لو كانت هذه النفقة تخصص لإقامة الصناعات الحربية أو المنشآت الأساسية أو للبحث العلمى فأنها ستؤدى إلى نمو الجهاز الإنتاجى وتحسين مرونته .

---

(١) الاثر الاقتصادى لنفقات الدفاع ، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد ٢٠ ، رقم (مارس ١٩٨٣) ، ص ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) د / رفعت المحجوب : المالية العامة ، النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٤٢ - ١٤٧ .

ومـــن ناحية ثانية إذا خصصت النفقات العسكرية إذا خصصت النفقات العســـكرية لاســـتيراد معدات حربية من الخارج فأنها ستزيد من عجز مـــيزان المدفوعـــات ، أمـــا لـــو كانت هذه النفقات ستخصص لإقامة صناعات حربية محلية فأنه سيؤدى إلى التوسع الاقتصادى [١].

وأخيراً فأنه فى حالة التشغيل الكامل فأن النفقات العسكرية ستؤدى إلى تحويل الأيدى العاملة ، وعوامل الإنتاج الأخرى من الإنتاج المدنى إلى الإنـــتاج العســـكرى ، كما ستؤدى إلى إحداث التضخم ، أما فى حالة التشـــغيل غير الكامل (حيث توجد موارد مادية وبشرية معطلة) فأن زيادة الإنفاق العسكرى ستؤدى إلى زيادة الإنتاج والتوظف .

---

(١) أ / نيين محمد إبراهيم طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٧ – ٩٨ .

المبحث الرابع

الإنفاق العسكرى فى مصر

يتناول هذا المبحث الإنفاق العسكرى المصرى فى الفترة من عام (١٩٥٦) حتى (١٩٩٥) وذلك من خلال تقسيمها إلى مراحل خمسة :

- الفترة من (١٩٥٦) حتى (١٩٦٦) .
- الفترة من (١٩٦٧) حتى (١٩٧٣) .
- الفترة من (١٩٧٤) حتى (١٩٨١) .
- الفترة من (١٩٨٢) حتى (١٩٨٩) .
- الفترة من (١٩٩٠) حتى (١٩٩٥) .

المبحث الرابع

الإنفاق العسكرى فى مصر

إن حجم الإنفاق العسكرى لأى دولة يتحدد بمجموعة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية ذات طبيعة اقتصادية أو عسكرية .

وبالنسبة لمصر فإن حجم الإنفاق العسكرى بها خلال السنوات السابقة قد تحدد بمجموعة من العوامل تتمثل أهمها فى العوامل الجغرافية ، حجم السكان ، التهديدات الخارجية ، مواقفها السياسية [١] وقد تحتم على مصر بصفتها أكبر دولة عربية ، فضلاً عن أنها تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً بالنسبة للمنطقة العربية ، مما يلقى عليها عبء مسئولية الدفاع عن أمن المنطقة أن تحتفظ بقوة عسكرية ضخمة لتشكل قوة ردع للعدو الإسرائيلى ، فقد تعرضت مصر فى خلال خمسة وستون عاماً إلى أربع حروب متتالية [٢] حرب سنة ١٩٤٨ ، وحرب ١٩٥٦ ، العدوان الثلاثى الغاشم ، حرب ١٩٦٧ ، حرب ١٩٧٣ فضلاً عن حرب اليمن وحروب الاستنزاف وعلى هذا يتناول هذا المبحث الإنفاق العسكرى المصرى خلال الفترة من سنة ١٩٥٦ – حتى ١٩٩٥ .

---

(١) د/ جمال مظلوم : القوات المسلحة والشبه الاقتصادية ، دراسة مقدمة فى إطار مشروع القوى الدافعة للتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٨٣ .

(٢) أ / نيفين محمد طريح : ءثار الإنفاق العسكرى على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٥٦ – ١٩٩٥ ، ص ١١٠

الإنفاق العسكرى فى مصر

الأنفاق العسكرى فى مصر أهمية خاصة تبرز هذه الأهمية منذ عام ١٨٨٩ ، حيث زادت النفقات العسكرية زيادة بالغة فى هذا العام .

منذ قيام الاحتلال حتى عام ١٨٨٨ كانت ميزانية وزارة الحربية تتراوح بين ١٣٠ ألف و٢٢٥ ألف جنيه ، ثم قفزت فى عام ١٨٨٩ إلى ٨٤٨ و٣٦٧ جنيهاً ، وظلت ترتفع حتى بلغت ٧٢١ ألف جنيه عام ١٨٩٩ ثم انخفضت بعد ذلك إلى ٤٣٩,٥٧٠ جنيهاً فى عام ١٩٠٠ وظل يتقارب هذا الرقم صعوداً وهبوطاً إلى عام ١٩٠٥ ، ثم عادت إلى الارتفاع من جديد فى عام ١٩٠٦ (عام أزمة طابا) فبلغت ٥٤٩,٦٤١ جنيهاً ، وفى عام سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٤ قفزت ميزانية وزارة الحربية إلى ١,٨٤٤,٩٥٦ جنيهاً ، ثم تدهورت بعد حادث مقتل السردار إلى ١,٧٤٢,٢٩٠ فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ وعادت إلى الارتفاع عام ١٩٢٧ (عام أزمة الجيش) حيث بلغت ١,٨٥٨,٠٥٩ جنيهاً ، ثم أخذت تتدهور بعد ذلك إلى عام ١٩٣٦ حيث بلغت ١,٦٢٩,٧٩٠ جنيهاً [١].

من هذا العرض يتضح أن الخط البيانى لميزانية المصروفات العسكرية كان فى ارتفاع مستمر على الرغم من تذبذبه صعوداً وهبوطاً على طول الفترة ، إذ يكفى أنه ارتفع من ٢٢٥ ألف جنيه سنة ١٨٨٣ إلى ١,٦٢٩,٧٩٠ جنيهاً عام ١٩٣٦ [٢].

---

(١) د/ محمد عبد الله العربى : سياسة الإنفاق الحكومى فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٤٨ ، ملحق رقم ١ ، ٢ برامج الإنفاق عن عام ١٨٨٣ – ١٩٢٢ .

(٢) د/ عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ – ١٩٣٦ ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

ولـــم تكـــن هـــذه الزيادة فى النفقات العسكرية نتيجة لتحسين أوضـــاع الجـــيش وتحديثه ، بل على العكس من ذلك تماماً فقد أصيب الجيش ى تلك الفترة بحالة من الاضمحلال والتدهور حيث كان يذهب القســـم الوافـــر مـــن هـــذه الميزانية إلى الضباط ، فقد أصبح الجيش المصرى فى ذلك الحين مستودعاً للضباط حيث كان بعضهم لا يجد ما يقـــوم به من عمل وبعضهم الآخر كان يقوم بأعمال من هم أقل منهم مرتبة [١] .

فضلاً عما كانوا يحصلون عليه من مرتبات مرتفعة وامتيازات خاصة حيث كانت مرتبات "مهايا" الضباط المصريين تزيد بكثير على أمثالها فى الجيوش الأجنبية الأخرى ، فقد كان اللواء المصرى يتناول ١٢٠٠ جنـــيه سنوياً فضلاً عن أربعة إضافية أخى هى : ٧٢ جنيهاً ، ٩٦ جنـــيهاً ، ٧٢ جنـــيهاً ، ٧٢ جنيهاً أى أنه كان يتناول فى الحقيقة ١٥١٢ جنـــيهاً ، ولـــم يكـــن يوجـــد فـــى العالم فى ذلك الحين لواء Brigadier General يتـــناول هـــذا المبلغ ، وكان القائمقام البياده المصرى يحصل على مرتب قدره (٦٥ جنيهاً) شهرياً طبقاً للقانون رقم ٤٠ لســـنة ١٩٢٠ [٢] ، بينما كان الجنرال فى الجيش الفرنسى يحصل على ٥٦ جنيهاً شهرياً ، وكان اللواء المصرى يحصل على ضعف ما يحصـــل علـــيه اللـــواء فى الجيش الفرنسى ، ومعنى ذلك أن ميزانية الحربية كانت تنفق فى المرتبات تقريباً [٣]

---

(١) د/ عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٢١ .

(٢) د/ انطون صغير : محيط الشرائع (١٨٥٦ – ١٩٥٢) ، المجلد الثانى ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ ، ص ١٨٤٥ .

(٣) د/ عبد العظيم رمضان : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .

الإنفاق العسكرى فى مصر

الإنفاق العسكرى فى مصر خلال الفترة من ١٩٥٦ – ١٩٩٥ .

(١) خلال الفترة الأولى (١٩٥٦ – ١٩٦٦)

شهدت مصر حرب السويس ١٩٥٦ وما ترتب عليها من أعباء تعمير مدن القناة ، مشاركة مصر فى حرب اليمن ، زيادة الإنفاق على الصناعات الحربية وتطويرها ومن الناحية الاقتصادية تميزت تلك الفترة بزيادة دور الدولة والقطاع العام فى النشاط الاقتصادى وتوسعها فى تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى التى استهدفت تحقيق نمو سريع فى الدخل القومى والاهتمام بالتصنيع .

وقد ترتب على ذلك هذه الظروف العسكرية والاقتصادية ارتفاع الحجم المطلق للإنفاق العسكرى بشكل دائم وارتفاع معدل نموه بما يقارب معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية ، حيث بلغ متوسط معدل نموها خلال هذه الفترة حوالى ٨,٢٨% ، ٩,٤% كما بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكرى للناتج المحلى الإجمالى خلال هذه الفترة حوالى ٦,٨% ، أما نسبة الاستثمار من الناتج فقدرت بحوالى ١٥% حيث لم ينخفض معدل الاستثمار كثيراً بالرغم من ارتفاع العبء العسكرى نظراً لتلقى مصر لمساعدات أجنبية كانت توجه لتمويل الإنفاق الاستثمارى خلال تلك الفترة ، كم بلغت نسبة الإنفاق العسكرى للإنفاق العام والإيرادات العامة فى متوسط هذه الفترة حوالى ١٥,٢% ، ١٨,٨% على التوالى .

ومع زيادة الإنفاق العام والتى كانت زيادة الإنفاق العسكرى أحد أهم أسبابها ، وعدم كفاية الإيرادات العامة والتى كانت حرب اليمن وما

استنزفته من موارد مالية واختلال الهيكل الضريبى وغيرها أحد أسبابها زاد عجز الميزانية العامة ووصلت نسبته للناتج إلى ١١,٣% فى متوسط تلك الفترة مما دفع الدولة إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمى والاقتراض الخارجى لتمويل العجز وترتب على ذلك ارتفاع معدلات التضخم من ٣% عام ١٩٦٢ إلى ١٢% عام ١٩٦٦ (١).

(٢) خلال الفترة من (١٩٦٧ – ١٩٧٣)

شهدت مصر حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وجرب الاستنزاف بينهما ومن الناحية الاقتصادية فقد حققت مصر عدداً من الخسائر الاقتصادية حيث فقدت جانباً هاماً من مواردها المادية والبشرية كما وجهت معظم السياسات الاقتصادية خلال هذه الفترة لخدمة المجهود الحربى ، وتمويل الإنفاق العسكرى وترتب على ذلك ارتفاع الحجم المطلق للإنفاق العسكرى من ١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٦٦ إلى ١٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، كما فاق معدل نمو الإنفاق العسكرى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية ، فقد بلغت القيمة المتوسطة لكل منهما حوالى ٣٣,١٤% ، ٦,٢٤% خلال هذه الفترة على التوالى .

وقد وجهت معظم الموارد الاقتصادية إلى القطاع العسكرى حيث بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكرى للناتج خلال هذه الفترة حوالى ١٨% ، بينما بلغ متوسط الاستثمار حوالى ١٢,٢% فقط ، كما ترتب على زيادة الإنفاق العسكرى انخفاض معدلات أداء الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى حيث انخفض معدل الادخار

---

(١) أ / نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٨ .

المحلـــى بسبب اتباع الدولة إلى سياسات نقدية جامدة وارتفاع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتمويل الإنفاق العسكرى ، كما زاد عجـــز مـــيزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات العسكرية ، كما فاق معـــدل نمو الإنفاق العسكرى معدل نمو الإنفاق العام حيث بلغ الأخير ١٤,٢% فى متوسط هذه الفترة مما يعنى أن معظم الزيادة المتحققة فى الإنفـــاق العام كانت توجه للإنفاق العسكرى ، فقد بلغت متوسط نسبة الإنفاق العسكرى لكل من الإنفاق العام والإيرادات العامة حوالى ٢١% ، ٢٥% على التوالى ومع عدم كفاية مصادر التمويل المحلية والأجنبية والمساعدات الخارجية مقارنة بحجم الإنفاق العسكرى ، فقد ارتفع عجز الموازنة العامة كنسبة للناتج المحلى الإجمالى من ١١% إلى ١٣,٨% خـــلال هـــذه الفـــترة ، ولجئت الدولة إلى سياسات التمويل التضخمى والاقـــتراض الخارجى لتمويل العجز مما ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم من ٤% عام ١٩٦٧ إلى ٩,٧% عام ١٩٧٣ وزيادة المديونية الخارجية كنسبة للناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٨% عام ١٩٩٧ [١].

(٣) خلال الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٨١)

وهـــى فترة السلم والانتعاش الاقتصادى حيث النتائج الإيجابية لحـــرب أكـــتوبر وأهمهـــا سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تضمنت مجموعـــة مـــن المحـــاور أهمها جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبـــية ، وزيـــادة كفـــاءة القطاع العام ، إطلاق حرية التجارة ، الاهـــتمام بقطـــاع الخدمات (السياحة والبترول وقناة السويس) ، كما تميزت تلك الفترة بتدفق المعونات والمساعدات الاقتصادية والعسكرية

---

(١) أ / نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٩ .

العربية والأجنبية ، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج وارتفاع أسعار وعـــائدات البـــترول ، كمـــا زاد اهتمام الدولة بنفقات الدعم والضمان الاجـــتماعى والاستثمارات العامة وتجديد البنية الأساسية ، أما الإنفاق العسكرى فقد استمر ى الارتفاع بشقيه الجارى والاستثمارى خلال هذه الفـــترة حيـــث زادت نفقات تعمير سيناء ومرفق القناة كما لم تستطيع الدولة المساس بالميزانية المالية المخصصة للإنفاق العسكرى حتى تم توقـــيع اتفاق السلام وانسحاب إسرائيل بالكامل من سيناء عام ١٩٨٢ وعادت بعدها نفقات الدفاع للارتفاع مرة أخرى .

وترتب على ارتفاع القيمة المطلقة للإنفاق العسكرى أما معدل نمـــوه فقد انخفض عن معدل نموه فى الفترة السابقة ، وعن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية الذى حقق أعلى ارتفاع له ، حيـــث بلغـــت القيمة المتوسطة لمعدلات نمو الإنفاق العسكرى والناتج المحلى الإجمالى خلال هذه الفترة حوالى ١% ، ٢١,٥% على التوالى وقـــد بلغـــت نسبة الإنفاق العسكرى للناتج المحلى الإجمالى خلال هذه الفـــترة حوالى ١٩% بينما بلغت نسبة الاستثمار ٢١,٧% أى ان زيادة العـــبء العســـكرى لـــم يصاحبها انخفاض فى معدل الاستثمار حيث ساعدت ارتفاع عائدات البترول وتدفق الإعانات الاقتصادية والعسكرية لمصـــر خلال هذه الفترة على تمويل الإنفاق العسكرى دون مزاحمته للموارد المخصصة للاستثمار ، وقد بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكرى للإنفـــاق العام ٢٠% خلال تلك الفترة ، وبالرغم من زيادة الإيرادات العامـــة للدولـــة خلال هذه الفترة إلا أنها لم تستطع ملاحقة الزيادة فى حجم النفقات العامة التى كان أحد أسبابه ارتفاع حجم الإنفاق العسكرى مما دفع الدولة إلى الاعتماد على التمويل التضخمى والتمويل الخارجى لـــتمويل عجـــز الموازنـــة العامة وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات

التضـــخم مـــن ٢٤% عام ١٩٧٤ إلى ٣٤% عام ١٩٨١ وزيادة حجم الدين الخارجى إلى ١٨ مليون دولار عام ١٩٨١ [١].

(٤) خلال الفترة من (١٩٨٢ – ١٩٩٠)

شـــهد الاقتصـــاد مجموعة من الاختلالات الاقتصادية لم تنجح الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية التى نفذتهما مصر خلال تلك الفترة فـــى علاجهـــا ، تتمثل أهمها فى وجود عجز كبير فى الموازنة العامة للدولـــة ، ارتفاع عجز ميزان المدفوعات ، ارتفاع معدلات التضخم ، زيادة حجم الدين العام الخارجى ، اختلال هيكل الأسعار ، عدم وجود نمـــو متوازن بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية وقد فاقم هذه المشـــكلات انخفاض أسعار النفط وانخفاض عائداته ، جمود تحويلات العاملين بالخارج ، تقلص حجم المساعدات الخارجية من الدول الكبرى وحجم المساعدات من البلدان العربية بسبب انصراف الأخيرة للحرب العراقـــية الإيرانـــية بالإضـــافة إلى ارتفاع تكاليف الأسلحة والمعدات العســـكرية المستوردة وفى نفس الوقت عاد الإنفاق العسكرى للارتفاع من جديد منذ عام ١٩٨٦ بعد إلغاء قرارات المقاطعة العربية مع مصر واستعادتها لدورها الإقليمى فى المنطقة واتخاذها خطوات جادة لتحديث أنظمتها الدافعية علاوة على زيادة الإنفاق الاستثمارى العسكرى نتيجة مســـاهمة القوات المسلحة فى مشاريع التنمية ، كما نشطت الصناعات الحربـــية ، وقـــد ترتب على ذلك ارتفاع معدل نمو الإنفاق العسكرى خلال هذه الفترة ١٥% أما نسبته إلى الناتج المحلى فقد بلغ فى متوسط هذه الفترة حوالى ٦,٣٤% نظراً لارتفاع حجم الناتج المحلى الإجمالى خـــلال تلك الفترة بمعدل أكبر من الفترة السابقة ، وتمويل جانب كبير

---

(٢) أ / نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

من الإنفاق العسكرى بالمساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية مما خفف من ضغط الإنفاق العسكرى على الموارد المحلية ، وقدرت نسبة الإنفـــاق العسكرى للإنفاق العام فى متوسط هذه الفترة بحوالى ١,٨% فقـــط بينما قدرت نسبة الإيرادات العامة حوالى ١٥,٨% وكانت الدولة تلجـــأ إلـــى الـــتمويل التضخمى والاقتراض من الخارج لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى ٢١% عـــام ١٩٩٠ وارتفـــاع المديونية الخارجية إلى ٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ [١].

(٥) خلال الفترة من (١٩٩٠ – ٩٩٥)

نتج عن الاختلالات النقدية والهيكلية التى عانى منها الاقتصاد المصـــرى ضرورة إجراء إصلاح اقتصادى شامل والذى اشتمل على مرحلتين :

المـــرحلة الأولـــى : مـــرحلة التثبيت الاقتصادى والتى بدأت فى عام ١٩٩١ وانتهـــت فى منتصف عام ١٩٩٣ واشتملت على مجموعة من السياســـات الكلـــية المالـــية والـــنقدية بهدف ضبط حجم الطلب الكلى وإصلاح عجز الموازنة العامة للدولة .

المرحلة الثانية : برامج التكييف الهيكلى والذى اشتمل على مجموعة من السياسات تستهدف زيادة العرض الكلى عن طريق تصحيح أسعار السلع والخدمات وإصلاح القطاع العام وإعطاء دور دور أكبر للقطاع الخـــاص وتحريـــر الـــتجارة الخارجـــية وكان من أهم نتائج البرنامج تخفيض نسبة الإنفاق العام للناتج المحلى الإجمالى عن طريق السيطرة علـــى بعـــض بنوده وزيادة معدل نمو الإيرادات العامة عن معدل نمو

---

(١) أ / نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

النفقات العامة مما أدى إلى تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة للناتج المحلـــى الإجمـــالى ، حيـــث قدرت فى متوسط الفترة ٣,٧٥% فقط وبالـــرغم مـــن ارتفاع الحجم المطلق للإنفاق العسكرى وارتفاع معدل نمـــوه ١٤,٨% عـــن الفترة السابقة لأسباب عديدة منها اشتراك مصر اشـــتراك مباشـــر فـــى حرب الخليج الثانية وزيادة دورها فى المنطقة العربية مما حتم عليها الاحتفاظ بحجم كبير للإنفاق العسكرى ، إلا أن نســـبة هـــذا الإنفـــاق لكـــل من الناتج المحلى الإجمالى والإنفاق العام انخفضت وبلغت فى متوسط هذه الفترة ٣,٥% ، ٩,٥٥% على التوالى تنفـــيذاً للاتجـــاه الـــذى نادى به صندوق النقد الدولى من عام ١٩٩١ بضـــرورة تخفـــيض العبء العسكرى سواء للناتج أو الإنفاق العام فى الـــدول النامـــية ، وهـــذه الـــزيادة فـــى الإنفاق العسكرى تم تمويلها بالمســـاعدات العربية والأجنبية التى زاد تدفقها لمصر نتيجة اشتراكها فـــى حرب الخليج ما خفف من ضغطها على الموارد المحلية المتاحة واســـتخدام الفائض المتحقق فى قطاعات استثمارية أخرى حيث بلغت نسبة الاستثمار للناتج المحلى الإجمالى خلال هذه الفترة ٢٠,٦% [١].

---

(١) أ / نيفين محمد طريح : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن للإنفاق العسكرى أهمية بالغة وأثاراً هامة ، وقد تعددت وتباينت التعريفات الخاصة به – الإنفاق العسكرى – فأنهـا تختـلف بحسب الهدف من وراء هذا التعريف ، وقد تعددت مصـادر تعريف الإنفاق العسكرى وأن افضل مصدر يمكن الاعتماد عليه بياناته هو (SIPRI) .

هـذا فضـلاً عن اتجاه الإنفاق العسكرى إلى التطور فهو فى زيـادة بصفة مستمرة وبصورة مطردة وذلك لعدة عوامل منها تطور حجـم الجـيوش إلـى جانـب ضرورة تسليحها ، التقدم السريع فى المخـترعات الحربـية ، اتساع نطاق الحروب ، تزايد حدة التوترات الداخلية والخارجية وفشل المحاولات السلمية فى احتوائها ، إزالة آثار الحـروب ، تعويضات الحروب ، سباق التسلح ، وأخيراً زيادة تدخل الجيش فى تنفيذ المشروعات العامة .

ولاشك أن للإنفاق العسكرى اثاراً هامة على الاقتصاد القومى بصـفة عامـة ومن هذه الآثار ما هو سلبى فضلاً عن أن منها ما هو إيجـابى ، حيـث تتمـثل الآثـار السلبية للإنفاق العسكرى فى الآثار التضـخمية ، والاثـر التزاحمى للإنفاق العسكرى بالإضافة إلى اثار الإنفـاق العسكرى على ميزان المدفوعات والاستهلاك والادخار بينما تتمـثل الآثـار الإيجابـية للإنفـاق العسكرى فى رفع المستوى الفنى والتكنولوجى للدولة ، خلق طلب كلى فعال ، زيادة الاستثمار العام فى الدولة ، وأخيراً ... فأنه يحقق الأمن والاستقرار فى الدولة .

وقـد رأيـنا أن حجـم الإنفـاق العسكرى فى مصر قد تحدد بمجموعـة مـن العوامـل المختلفة منها مثلاً العوامل الجغرافية وهو الموقـع الاسـتراتيجى الذى تتمتع به مصر ، وكذلك مواقفها السياسية

الـــتى يتحـــتم عليها بصفتها أكبر دولة عربية ، بالإضافة إلى ما يلقى علـــيها من مسئولية الدفاع ليس عن أمنها فحسب بل أمن المنطقة وقد كلفها ذلك خوض العديد من الحروب المتلاحقة التى ولاشك كانت سبباً رئيسياً فى زيادة وتطور الإنفاق العسكرى فى مصر .

وأخـــيراً ... فإنـــه ممـــا لاشك أن للنفقات العسكرية – خاصة أثناء الحـــروب آثـــار شـــديدة على الاقتصاد القومى لضخامتها من جهة ، ولكونها تعر عليه فجأة من جهة أخرى ، وإذا كانت هناك قوى إنتاجية عاطلة عند البدء فى تنفيذ البرنامج الحربى أمكن استخدامها فى الإنتاج الحربى دون أن يتأثر الإنتاج والاستهلاك المدنيان فى البداية إذا مولت الدولـــة الإنـــتاج الحربى بالاقتراض من البنوك التجارية إذ بذلك تبقى القوة الشرائية فى أيدى المدنيين .

على أن الحال لا يلبث أن يتغير فتزداد القوة الشرائية فى أيدى الأفـــراد نتيجة الإنتاج الحربى وترتفع الأثمان ويأخذ الإنتاج المدنى فى التوســـع ويـــنافس الإنـــتاج الحـــربى فى الحصول على بعض القوى الإنتاجية العاطلة ، حتى إذا اشتد الطلب الحربى أخذت القوى الإنتاجية فـــى الـــتحول من الإنتاج المدنى إلى الإنتاج الحربى وفى الوقت نفسه تـــزداد القوة الشرائية فى أيدى المستهلكين ويزداد طلبهم ويضغط على السوق ضغطاً شديداً فإذا لم تتخذ الوسائل الكفيلة بحجز القوة الشرائية الـــزائدة الـــتى لـــدى المستهلكين أو بامتصاصها فإن الإنتاج الحربى والإنتاج المدنى يتنافسان فى سبيل الحصول على لمواد الأولية ووسائل الإنتاج والأيدى العاملة .

ويتغلب الإنتاج الحربى فى هذا النضال ولكن على حساب ارتفاع الأسعار ارتفاعاً خيالياً مما يزيد من تكاليف البرامج الحربية ويؤدى إلى التضخم بآثاره السيئة [1].

وعلاج تلك الحال يكون بإحدى وسيلتين :

١- حجز أكبر كمية ممكنة من القوة الشرائية التى لدى المستهلكين والمنتجين المدنيين بواسطة تحديد الأسعار وفرض نظام البطاقات .

وهذه القوة الشرائية المحجوزة إما أن تستعمل فى شراء سندات القروض الحكومية أو تبقى خاملة فى البنوك حتى تنتهى حالة الحرب وتخفض قيود الرقابة ، وأكبر عيب لهذه الطريقة هى صعوبة وضع رقابة فعالة على الضغط المتزايد للقوة الشرائية التى لدى المستهلكين .

٢- امتصاص القوة الشرائية الزائدة بواسطة الضرائب والقروض .

ولعل هذه الوسيلة الثانية أكبر أثراً من الأولى من الوجهة الفنية ، وهذا الإنفاق الحكومى الذى قد يبلغ مئات الملايين لابد أن يغير الكيان الاقتصادى القومى ، فيزداد نشاط المشروعات التى تساهم فى المجهود الحربى بينما تحتفظ بعض المشروعات الأخرى بقوتها أو تقلل من نشاطها تحت تأثير تحول عمالها إلى غيرها من المشروعات وعدم تجديد معداتها .

كذلك يتغير توزيع العمل وتتغير أنواع الاستهلاك المدنى والنفقات الشخصية والادخار تغيراً كبيراً [2].

---

(١) د/ محمود رياض عطية : موجز المالية العامة ، ص ص ٧٦ – ٧٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٧ .

الملاحق

يوضـــح جـــدول (١) تطور القيم المطلقة لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلـــية فى مصر وهى (الإنفاق العسكرى ، الإنفاق العام ، الإيرادات العامـــة ، عجـــز الموازنة العامة ، الناتج المحلى الإجمالى) بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٥٦ – ١٩٩٥)

جدول رقم (١)

تطور قيم الإنفاق العسكرى ، الناتج المحلى الإجمالى ، النفقات العامة الإيرادات العامة ، عجز الموازنة العامة (١٩٥٦ – ١٩٩٥)

القيمة بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية

السنة	النفقات العسكرية	الناتج المحلى الإجمالى	النفقات العامة	الإيرادات العامة	عجز الموازنة العامة
١٩٥٦	٨٦,٢٠	٩٤٧,٣٠	٣٥٨,١٠	٢٧٦,٣٠	– ٨١,٨٠
١٩٥٧	٩٥,٤٠	١٢٢٤,٠٠	٣٣٥,٣٠	٣٣٣,٩	– ١,٤٠
١٩٥٨	٧٣,٣٠	١٢٩١,٠٠	٤٣٠,٢٠	٤٠٣,٢٠	– ٢٧,٠٠
١٩٥٩	٧٥,٦٣	١٣٧٥,٠٠	٥١١,١٠	٤٤٤,٨٠	– ٦٦,٣٠
١٩٦٠	٨٠,١٠	١٣٧٦,٠٠	٧٠٠,١٠	٥٤٠,٥٠	– ١٥٩,٦٠
١٩٦١	٨٧,٥٤	١٤٥٩,٠٠	٧٧٣,٩٠	٥٥٠,٣٠	– ٢٢٣,٦٠
١٩٦٢	٩٢,٣٠	١٥١٣,٠٠	١٠١٢,٦٠	٧٢٧,٥٠	– ٢٨٥,١٠
١٩٦٣	١٠٤,٧٢	١٦٨٩,٠٠	١٠٧٩,٤٠	٧٧٥,٣٠	– ٣٠٤,١٠
١٩٦٤	١٣٢,١٦	١٨٨٨,٠٠	١١٨٤,٤٠	٨٢٩,٣٠	– ٣٥٥,١٠
١٩٦٥	١٧٨,٠٠	٢٢١٤,٠٠	١١٩٧,٧٠	٩٥٧,١٠	– ٣٧٣,٩٠
١٩٦٦	١٩٧,٠٠	٢٤٠٣,٠٠	١٣٣٢,٢٠	٩٥٨,٩٠	– ٣٧٣,٩٠
١٩٦٧	٢٧٧,٨٧	٢٤٨١,٠٠	١٩٤١,٣٠	١٦٧٨,٥٠	– ٢٦٢,٨٠
١٩٦٨	٢٩١,٢٩	٢٥٣٣,٠٠	٢١٤٦,٤٠	١٨١٦,٢٠	– ٣٣٠,٢٠

١٩٦٩	٣٣٤,٣٠	٢٦٩٦,٠٠	٢٣٩١,٠٠	٢٠٤٣,٨٠	– ٢٤٧,٢٠
١٩٧٠	٤٨٢,٠٠	٢٩٧١,٠٠	١٦٠٨,٢٠	٢١٥٠,٣٠	– ٤٥٧,٩٠
١٩٧١	٦٥٠,٠٠	٣٢٠٣,٠٠	٢٧٨٤,٦٠	٢٤٦٧,٥٠	– ٣١٧,١٠
١٩٧٢	٦٥٠,٠٠	٣٤١٧,٠٠	٢٩٨٤,٧٠	٢٤٧٧,٥٠	– ٥٠٧,٢٠
١٩٧٣	١٢٥٠,٠٠	٣٦٦٣,٠٠	٣٢٣٣,٠٠	٢٤٩٨,٢٠	– ٧٣٤,٨٠
١٩٧٤	١٥٣٠,٠٠	٤١٩٧,٠٠	٤١٨٧,١٠	٣٢٦٥,٦٠	٩٢١,٥٠
١٩٧٥	١٦٣١,٠٠	٤٨٨٦,٠٠	٦١٩٤,٠٠	٤٨٩٦,٦٠	– ١٢٩٧,٤٠
١٩٧٦	١٥٦٤,٠٠	٦٢٧٩,٠٠	٦٥٩٥,٠٠	٤٧١٢,٨٠	– ١٨٨٢,٢٠
١٩٧٧	١٨٤٥,٠٠	٨٢١٠,٠٠	٧٠٥٠,٦٠	٥٦٨١,٦٠	– ١٣٦٩,٠٠
١٩٧٨	١١٥٠,٠٠	٩٧٨٣,٠٠	٨٨٨٣,٠٠	٦٦٩٩,٥٠	– ٢١٨٣,٥٠
١٩٧٩	١٢٠٠,٠٠	١٢٤٧٥,٠٠	٨٦٧٠,٠٠	٥٢٥٤,٧٠	– ٣٤١٥,٣٠
١٩٨٠	١٠٢٥,٠٠	١٥٤٧٠,٠٠	٩٢٧٤,٦٠	٦٧٨٩,٨٠	– ٢٤٨٤,٨٠
١٩٨١	١١٥٠,٠٠	١٧١٥٠,٠٠	١٢٢٥٩,٦٠	٨٧٣٣,٦٠	– ٣٥٢٦,٠٠
١٩٨٢	١٤٩٠,٠٠	١٠٧٥١,٠٠	١٤٦٤٥,٢٠	٩٨٠٠,٠٠	– ٤٨٤٥,٢٠
١٩٨٣	١٩٤٠,٠٠	٢٥٨٩٥,٠٠	١٦٢٠٩,٦٠	١١١٩٧,٢٠	– ٥٠١٢,٤٠
١٩٨٤	٢٣٥٠,٠٠	٣١٥٤٧	١٨٢٧٧,٢٠	١٢٨٧٧,٢٠	– ٥٤٠٠,٠٠
١٩٨٥	٢١٠٨,٠٠	٣٧٢٤٠,٠٠	١٩٩٠٩,٧٠	١٥٠٠٩,٧٠	– ٤٩٠٠,٠٠
١٩٨٦	٣٣٠٩,٠٠	٤٢٥٦٣,٠٠	٢٠٠٠٢,٢٠	١٥٢٣٠,٤٠	– ٤٧٧١,٨٠
١٩٨٧	٣٣٦٤,٠٠	٥١٥٠٠,٠٠	٢٣٠٥٨,٩٠	١٨١١٨,٢٠	– ٤٩٤٠,٧٠
١٩٨٨	٣١١٨,٠٠	٥٤٠٥٥,٠٠	٢٨٧٣٣,٨٠	٢١٥١٤,٢٠	– ٤٨٩٠,٣٠
١٩٨٩	٣٠٤٨,٠٠	٦٥٠٥٨,٠٠	٣٠٢٩٦,٥٠	٢٥٤٠٦,٢٠	– ٤٨٩٠,٣٠
١٩٩٠	٣٥٠٤,٠٠	٧٨٠٩٠,٠٠	٤١٢٤٧,٨٠	٣٢٥٢٢,٥٠	– ٨٧٢٥,٣
١٩٩١	٤٢٢٣,٠٠	٩٨٠٦٦,٠٠	٤٧٥٦٣,٠٠	٤٥٠٨٢,٩٠	– ٩٣٤٨,١٠
١٩٩٢	٤٧٠٣,٠٠	١٣٩١٠٠,٠٠	٥٢٢٢٣,٠٠	٤٦٧٠٣,٠٠	– ٥٥٢٠,٠٠

١٩٩٣	٥١١٣,٠٠	١٥٧١٠٠,٠٠	٥٦٢٦٤,٠٠	٥٢٥٦٧,٠٠	٣٦٩٧,٠٠ -
١٩٩٤	٥٧٦٧,٠٠	١٧٥٠٠٠,٠٠	٥٨٢٥٦,٠٠	٥٥٧١٩,٠٠	٢٥٣٧,٠٠ -
١٩٩٥	٦٩٥٤,٠٠	٢٠٥٠٠٠,٠٠	٦٣٨٨٩,٠٠	٦٠٨٩١,٠٠	٢٩٩٨,٠٠ -

مصادر البيانات :

١- قيم الإنفاق العسكرى :

(SIPRI) , Year Book of World Armament and Disarmament (1981 – 1998) .

٢- بيانات النفقات العامة والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة :

وزارة المالية – الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة – السنوات (١٩٥٦ – ١٩٩٠) النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى العدد الأول – ١٩٩٨ .

٣- بيانات الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٥٦ – ١٩٩٥ .

International Financial Statistics Year Book , IMF , 1985 , 1997 .

مشار إليه لدى نيفين محمد طريح : الإنفاق العسكرى ، مرجع سابق

يوضـــح جـــدول (٢) تطور نسب الإنفاق العام ، الإنفاق العسكرى ، الإنفاق لاستثمارى للناتج المحلى الإجمالى (معدل الاستثمار) ومعدلات نمـــو الإنفـــاق العسكرى والناتج المحلى والإجمالى بالأسعار الجارية خلال الفترة المذكورة .

جدول رقم (٢)

تطور نسب الإنفاق العام ، الإنفاق العسكرى للناتج المحلى الإجمالى ومعدلات الاستثمار ونمو الإنفاق العسكرى والناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (١٩٥٦ – ١٩٩٥)

السنة	نسبة الإنفاق العام للناتج المحلى الإجمالى %	نسبة الإنفاق العسكرى للناتج المحلى الإجمالى %	معدل الاستثمار %	معدل نمو الإنفاق العسكرى %	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى %
١٩٥٦	٣٧,٨٠	٩,١٠	١٥,١٢	٢٣,١٤	٣,٢٠
١٩٥٧	٢٧,٣٩	٧,٧٩	١٣,٣٨	١٠,٦٧	٢٩,٢١
١٩٥٨	٣٣,٣٢	٥,٦٨	١٣,٤٠	– ٢٣,١٧	٥,٤٧
١٩٥٩	٣٧,١٧	٥,٥٠	١٢,٨١	٣,١٨	٦,٥١
١٩٦٠	٥٠,٨٨	٥,٨٢	١٢,٧٨	٥,٩١	٠,٠٧
١٩٦١	٥٣,٠٤	٦,٠٠	٨,٨٣	٩,٢٩	٦,٠٣
١٩٦٢	٦٦,٩٣	٦,١٠	٩,٩٣	٥,٤٤	٣,٧٠
١٩٦٣	٦٣,٩١	٦,٢٠	١٧,٥٤	١٣,٤٦	١١,٦٣
١٩٦٤	٦٢,٧٣	٧,٠٠	٢٠,٥٨	٢٦,٢٠	١١,٧٨
١٩٦٥	٥٤,٨٠	٨,٠٤	٢٠,٥٥	٣٤,٦٩	١٧,٢٧
١٩٦٦	٥٥,٤٤	٨,٢٠	١٩,٥٠	١٠,٦٧	٨,٥٤
١٩٦٧	٧٨,٢٥	١١,٢٠	٢١,٢٠	٤١,٠٥	٣,٢٥
١٩٦٨	٨٤,٧٤	١١,٥٠	٨,٣٨	٤,٨٣	٢,١٠

١٩٦٩	٨٨,٦٩	١٢,٤٠	١١,٣٨	١٤,٧٧	٦,٤٤
١٩٧٠	٨٧,٦٩	١٦,٢٢	١١,٦٠	٤٤,١٨	١٠,٢٠
١٩٧١	٨٦,٩٤	٢٠,٢٩	١٠,٩٥	٣٤,٨٥	٧,٨١
١٩٧٢	٨٧,٣٥	١٩,٠٢	١٢,٠٠	٠٠	٦,٦٨
١٩٧٣	٨٨,٢٦	٣٤,١٣	١٠,١٣	٩٢,٣١	٧,٢٠
١٩٧٤	٩٩,٧٦	٣٦,٤٥	١٤,٦٨	٢٢,٤٠	١٤,٥٨
١٩٧٥	١٢٦,٧٧	٣٣,٣٨	١٧,٠٠	٦,٦٠	١٦,٤٢
١٩٧٦	١٠٥,٠٣	٢٤,٩١	١٤,٠٢	٤,١١ –	٢٨,٥
١٩٧٧	٨٥,٨٨	٢٢,٤٧	١٧,٥٠	١٧,٩٧	٣٠,٧٥
١٩٧٨	٩٠,٨٠	١١,٧٦	٢٩,٠٨	٣٧,٦٧ –	١٩,١٦
١٩٧٩	٦٩,٥٠	٩,٦٢	٢٧,٤٥	٤,٣٥	٢٧,٥٢
١٩٨٠	٥٩,٩٥	٩,٦٣	٣٠,٨٥	١٤,٥٨ –	٢٤,٠١
١٩٨١	٧١,٤٨	٦,٧١	٢٣,٢٧	١٢,٢٠	١٠,٨٦
١٩٨٢	٧٠,٥٨	٧,١٨	٢٤,٦٤	٢٩,٥٧	٢١,٠٠
١٩٨٣	٦٢,٦٠	٧,٤٩	٢١,٧٠	٣٠,٢٠	٢٤,٧٩
١٩٨٤	٥٧,٩٤	٧,٤٥	٢٥,٣٦	٢١,١٣	٢١,٨٣
١٩٨٥	٥٣,٤٦	٥,٦٦	٢١,٣١	١٠,٣٠ –	١٨,٠٥
١٩٨٦	٤٦,٩٩	٧,٧٧	١٢,٨٥	٥٦,٩٧	١٤,٢٩
١٩٨٧	٤٤,٧٧	٩,٥٣	١٦,٣٨	١,٦٦	٢١,٠٠
١٩٨٨	٥٣,١٦	٥,٧٧	١٧,٥٦	٧,٣١ –	٤,٩٦
١٩٨٩	٤٦,٥٧	٤,٦٩	١٧,٢٤	٢,٢٥ –	٢٠,٠٣
١٩٩٠	٥٢,٨٢	٤,٤٩	١٧,٤٢	١٤,٩٦	٢٠,٠٣
١٩٩١	٤٨,٥٠	٤,٣١	١٨,٠٨	٢٠,٥٢	٢٥,٥٨
١٩٩٢	٣٧,٥٤	٣,٣٨	١٩,٥٧	١١,٣٧	٤١,٥٨

١٣,٠٨	٨,٧٢	٢١,٦٥	٣,٢٥	٣٥,٧٧	١٩٩٣
١١,٢٥	١٢,٧٩	٢١,٦٧	٣,٣٠	٣٣,٢٩	١٩٩٤
١٧,١٤	٢٠,٥٨	٢١,٩٠	٣,٣٩	٣١,١٧	١٩٩٥

- مشار اليه لدى نغين حمد طريح ، مرجع سابق (١) ، أما بيانات

١- الفترة (١٩٥٦ - ١٩٩٠) جمعت وحسبت من :

Dr. Mohamed Raif , " The Impact of Military (Defense) Expenditure on Grow in Egypt (1946 – 1991) " , Journal of Commercial Research , Facility Commerce , Zagazig University < Banha , July , 1993 .

٢- الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٥) جمعت وحسبت من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ١٩٩٨ ، العدد الأول .

ويعـــرض الجـــدول (٣) تطـــور نسب النفقات العامة إلى الإيرادات ، الإنفـــاق العســـكرى للإنفاق العام وللإيرادات خلال الفترة (١٩٥٦ – ١٩٩٥) .

جدول رقم (٣)

نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة ، نسبة الإنفاق العسكرى للإنفاق العام ، نسبة الإنفاق العسكرى للإيرادات العام (١٩٥٦ – ١٩٩٥)

السنة	نسبة النفقات العامة إلى الإيرادات العامة %	نسبة الإنفاق العسكرى للإنفاق العام %	نسبة الإنفاق العسكرى للإيرادات العامة %
١٩٥٦	١٢٩,٦٠	٢٤,٠٧	٣١,٢٠
١٩٥٧	١٠٠,٤٢	٢٨,٤٥	٢٧,٥٧
١٩٥٨	١٠٦,٧٠	١٧,٠٤	١٨,١٨
١٩٥٩	١١٤,٩١	١٤,٨٠	١٧,٠٠
١٩٦٠	١٢٩,٥٣	١١,٤٤	١٤,٨٢
١٩٦١	١٤٠,٦٣	١١,٣١	١٥,٩١
١٩٦٢	١٣٩,١٩	٩,١٢	١٢,٦٩
١٩٦٣	١٣٩,٢٢	٩,٧٠	١٣,٥١
١٩٦٤	١٤٢,٨٢	١١,١٦	١٥,٩٤
١٩٦٥	١٢٥,١٤	١٤,٨٦	١٨,٦٠
١٩٦٦	١٣٩,٠٢	١٤,٧٩	٢٠,٥٦
١٩٦٧	١١٥,٦٦	١٤,٣١	١٦,٥٥
١٩٦٨	١١٨,١٩	١٣,٥٧	١٦,٠٤

١٩٦٩	١١٦,٩٩	١٣,٩٨	١٦,٣٦
١٩٧٠	١٢١,٢٩	١٨,٤٨	٢٢,٤٢
١٩٧١	١١٢,٨٥	٢٣,٣٤	٢٦,٣٤
١٩٧٢	١٢٠,٤٧	٢١,٧٨	٢٦,٢٤
١٩٧٣	١٢٩,٤١	٣٨,٦٦	٥٠,٠٤
١٩٧٤	١٢٨,٢٢	٣٦,٥٤	٤٦,٨٥
١٩٧٥	١٢٦,٥٠	٢٦,٣٣	٣٣,٣١
١٩٧٦	١٣٩,٩٤	٢٣,٧١	٣٣,١٩
١٩٧٧	١٢٤,١٠	٢٦,١٤	٣٢,٤٧
١٩٧٨	١٣٢,٥٩	١٢,٩٥	١٧,١٧
١٩٧٩	١٥٦,٠٠	١٣,٨٤	٢٢,٨٤
١٩٨٠	١٣٦,٦٠	١١,٠٥	١٥,١٠
١٩٨١	١٤٠,٣٧	٩,٣٨	١٣,١٧
١٩٨٢	١٤٩,٤٤	١٠,١٧	١٥,٢٠
١٩٨٣	١٤٤,٧٦	١١,٩٧	١٧,٣٣
١٩٨٤	١٤١,٩٣	١٢,٨٦	١٨,٢٥
١٩٨٥	١٣٢,٥٦	١٠,٥٩	١٤,٠٤
١٩٨٦	١٣١,٣٣	١٦,٥٤	٢١,٧٣
١٩٨٧	١٢٧,٢٧	١٤,٥٩	١٨,٥٧
١٩٨٨	١٣٣,٥٦	١٠,٨٥	١٤,٤٩
١٩٨٩	١١٩,٢٥	١٠,٠٦	١٢,٠٠
١٩٩٠	١٢٦,٨٣	٨,٤٩	١,٧٧
١٩٩١	١٠٥,٥	٨,٨٧	٩,٣٧
١٩٩٢	١١١,٨٢	٩,٠١	١٠,٠٧

١٩٩٣	١٠٧,٠٣	٩,٠٩	٩,٧٣
١٩٩٤	١٠٤,٥٥	٩,٩٠	١٠,٥٣
١٩٩٥	١٠٤,٩٢	١٠,٨٨	١١,٤٢

مشار إليه لدى نيفين محمد طرحي : مرجع سابق من بيانات الجدول رقم (١)

ومن الجدول رقم (٣) نلاحظ أن نسبة النفقات العامة للإيرادات العامة كانت متزايدة خاصة فى فترة الستينات بسبب زيادة دور الدولة فى هذه الفترة حيث بلغ متوسط هذه النسبة فى الفترة (١٩٥٦ – ١٩٦٦) حوالى (١٢٨%) وهذا يعنى أن حجم النفقات العامة تجاوز حجم الإيرادات العامة ، كما قدر متوسط نسبة الإنفاق العسكرى للإنفاق العام فى خلال هذه الفترة بحوالى (١٥,١٦%) ومن ناحية أخرى بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكرى للإيرادات العامة خلال تلك الفترة حوالى (١٨,٨٢%) مما ألقى بعبء كبير على الموازنة العامة للدولة خاصة أن جزءاً كبيراً من الإنفاق العسكرى كان يوجه خارج البلاد بسبب حرب اليمن .

ويعـــرض الجدول (٤) تطور معدلات نمو الإنفاق العسكرى والإنفاق العام والإيرادات العامة خلال الفترة (١٩٥٦ – ١٩٩٥)

جدول رقم (٤)

معدلات نمو الإنفاق العسكرى ، الإنفاق العام ، الإيرادات العامة

(١٩٥٦ – ١٩٩٥)

السنة	معدل نمو الإنفاق العسكرى %	معدل نمو الإنفاق العام %	معدل نمو الإيرادات العامة %
١٩٥٦	٢٣,١٤	٢٥,٥٦	٣٩,٥٠
١٩٥٧	١٠,٦٧	٦,٣٧ –	٢٠,٨٥
١٩٥٨	٢٣,١٧ –	٢٨,٣٠	٢٠,٧٥
١٩٥٩	٣,١٨	١٨,٨١	١٠,٣٢
١٩٦٠	٥,٩١	٣٦,٩٨	٢١,٥٢
١٩٦١	٩,٢٩	١٠,٥٤	١,٨١
١٩٦٢	٥,٤٤	٣٠,٨٤	٣٢,٢٠
١٩٦٣	١٣,٤٦	٦,٦٠	٦,٥٧
١٩٦٤	٢٦,٢٠	٩,٧٣	٦,٩٧
١٩٦٥	٣٤,٦٩	١,١٢	١٥,٤١
١٩٦٦	١٠,٦٧	١١,٢٣	٠,١٣
١٩٦٧	٤١,٠٥	٤٥,٧٢	٧٥,١٥
١٩٦٨	٤,٨٣	١٠,٥٧	٨,٢٠
١٩٦٩	١٤,٧٧	١١,٤٠	١٢,٥٣
١٩٧٠	٤٤,١٨	٩,٠٨	٥,٢١
١٩٧١	٣٤,٨٥	٦,٧٦	١٤,٧٥
١٩٧٢	٠٠	٧,١٩	٠,٤١
١٩٧٣	٩٢,٣١	٨,٣١	٠,٨٤

١٩٧٤	٢٢,٤٠	٢٩,٥١	٣٠,٧٢
١٩٧٥	٦,٦٠	٤٧,٩٣	٤٩,٩٤
١٩٧٦	٤,١١ –	٤,٤٧	٣,٧٥ –
١٩٧٧	١٧,٩٧	٦,٩١	٢٠,٥٦
١٩٧٨	٣٧,٦٧ –	٢٥,٩٩	١٧,٩٢
١٩٧٩	٤,٣٥	٢,٤٠ –	٢١,٥٧ –
١٩٨٠	١٤,٥٨ –	٦,٩٧	٢٩,٢١
١٩٨١	١٢,٢٠	٣٢,١٨	٢٨,٦٣
١٩٨٢	٢٩,٥٧	١٩,٤٦	١٢,٢١
١٩٨٣	٣٠,٢٠	١٠,٦٨	٠,٢٦
١٩٨٤	٢١,١٣	١٢,٧٦	١٥,٠٠
١٩٨٥	١٠,٣٠ –	٨,٩٣	١٦,٥٦
١٩٨٦	٥٦,٩٧	٠,٤٦	١,٤٧
١٩٨٧	١,٦٦	١٥,٢٨	١٨,٩٦
١٩٨٨	٧,٣١ –	٢٤,٦١	١٨,٧٤
١٩٨٩	٢,٢٥ –	٥,٤٤	١٨,٠٩
١٩٩٠	١٤,٩٦	٣٦,١٥	٢٨,٠١
١٩٩١	٢٠,٥٢	١٥,٣٠	٣٨,٦٢
١٩٩٢	١١,٣٧	٩,٨٠	٣,٥٩
١٩٩٣	٨,٧٢	٧,٧٤	١٢,٥٦
١٩٩٤	١٢,٧٩	٣,٥٤	٦,٠٠
١٩٩٥	٢٠,٥٨	٩,٦٧	٩,٢٨

– انظر : نفين محمد طريح ، مرجع سابق ، الملاحظه

قائمة المراجع

قائمة المراجع

١- انطـــون صـــفير : محيط الشرائع (١٨٥٦ – ١٩٥٢) ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ .

٢- الصناعة العسكرية كمحرك للتنمية فى العالم الثالث بين الطموحات والواقـــع ، مجلـــة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، العدد السابع ، أبريل ١٩٩٠ .

٣- جمال الدين موسى : المضمون الاقتصادى لميزانية الدولة .

٤- جمال مظلوم : القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية .

٥- رابح رتيب : مبادئ المالية العامة ، دار النهضة المصرية .

٦- سيد عبد المولى : المالية العامة المصرية ، دراسة للاقتصاد العام المصرى .

٧- عاطف صدقى ، محمد الرزاز : الوجيز فى المالية العامة .

٨- عـــادل أحمـــد حشـــيش : أساسيات المالية العامة ، مدخل لدراسة أصول الفن المالى للاقتصاد العام .

٩- عـــبد الرحمـــن حسن صبرى : أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل علـــى مســـار النمو الاقتصادى (١٩٥٠ – ١٩٧٠) ، كتاب الفكر الاستراتيجى ، معهد الإنتماء العربى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ .

١٠- عـــبد الرحمـــن زكى : قضايا التخلف والتنمية ، دار الجامعات المصرية .

١١- عـــبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) ، مطـــابع الهيـــئة المصـــرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢

١٢- عبد الرازق الفارسى : مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣ .
١٣- محمـــد رياض عطية : موجز المالية العامة ، طبعة أولى ، دار النهضة العربية .
١٤- محمـــد عـــبد الله : سياسة الإنفاق الحكومى فى مصر (١٨٨٢-١٩٤٨) ، العربى ، ملحق رقم ١ ، ٢ .
١٥- محمـــد نصـــر مهـــنا : صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر ، دار المعارف المصرية ، طبعة أولى .
١٦- محمـــود أبـــو سديرة ، دار الحرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ .
١٧- محمـــود الطـــنطاوى الباز ، طارق عبد السلام : المالية العامة والتشريع الضريبى ، مكتبة عين شمس ، طبعة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣
١٨- مدحت العقاد : اقتصاديات التنمية والتخطيط ، طبعة ١٩٩٢ .
١٩- مـــراد إبراهـــيم الدسوقى : السياسة الدفاعية المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٤ .
٢٠- نيفين محمد إبراهيم طريح : أثار الإنفاق العسكرى على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٥٦ - ١٩٩٥) ، رسالة ماجستير .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
المبحث الأول : تعريف الإنفاق العسكرى ومكوناته	٥ – ١١
المطلب الأول : تعريف الإنفاق العسكرى	٦
المطلب الثانى : مكونات الإنفاق العسكرى	١١
المبحث الثانى : اتجاه الإنفاق العسكرى نحو التطور	١٢ – ٢٠
– تطور حجم الجيوش	١٤
– التقدم السريع فى المخترعات الحربية	١٤
– اتساع نطاق الحروب	١٥
– تزايد حدة التوترات الداخلية والخارجية	١٦
– إزالة أثار الحرب	١٦
– تعويضات الحروب	١٧
– سباق التسلح	١٨
– زيادة تدخل الجيش فى تنفيذ المشروعات العامة	٢٠
المبحث الثالث : آثار الإنفاق العسكرى على الاقتصاد القومى	٢١ – ٣٦
المطلب الأول : الآثار السلبية للاتفاق العسكرى	٢٦
– الآثار التضخمية للإنفاق العسكرى	٢٦
– الأثر التراحمى للإنفاق العسكرى	٢٦
– آثار الإنفاق العسكرى على ميزان المدفوعات	٢٧
– أثر الإنفاق العسكرى على الاستهلاك والادخار	٢٨

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثانى :	٣٠
– رفع المستوى الفنى والتكنولوجى للدولة	٣١
– خلق طلب كلى فعال	٣٢
– زيادة الاستثمار العام فى الدولة	٣٣
– تحقيق الأمن والاستقرار فى الدولة	٣٣
المبحث الرابع : الإنفاق العسكرى فى مصر	٣٧ – ٥١
– خلال الفترة من ١٩٥٦ – ١٩٦٦	٤٢
– خلال الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٧٣	٤٣
– خلال الفترة من ١٩٧٤ – ١٩٨١	٤٤
– خلال الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٩٠	٤٦
– خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٥	٤٧
الخاتمة	٤٩
الملاحق	٥٢
قائمة المراجع	٦٤